الفصل الثانِي

الخلاصةُ

فِي أصولِ التفسيرِ

تعريفُ علمِ أصولِ التفسيرِ وبيانُ مكانتِه وفضلِه

تعريفُه:

الأصولُ لغةً: جمعُ أصلٍ، وهوَ في اللغةِ: عبارة عما يُفتقَر إليه، ولا يَفْتقِرُ إلىٰ غيرِهِ.

وفي الشرعِ: عبارةٌ عما يُبْنَىٰ عليه غيرُه، ولا يُبْنَىٰ هو علىٰ غيرِه، والأصلُ: ما يَثْبتُ حكمُه بنفسِهِ ويُبنىٰ عليه غيرُه[1].

التفسيرُ لغةً:

اختلفَ علماءُ اللغةِ في لفظِ (التفسير):

فقِيلَ: هو (تفعيل) من (الفَسْر) بمعنىٰ الإبانةِ، وكشفِ المرادِ عنِ اللفظِ المُشْكِلِ[2].

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، أي: تفصيلًا[3].

وقيلَ: هوَ مقلوبٌ منْ (سَفَرَ) ومعناه أيضًا: الكشفُ.

---

(١) التعريفات للجرجاني (ص٢٢).

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ٤٠٧).

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ١٤٨).

يقال: (سَفَرَتِ المرأةُ سُفُورًا): إذا ألقَتْ خِمَارَها عن وجهِها، وهي سافرةٌ.

و(أسفرَ الصُّبْحُ): أضاءَ.

وإنما بَنَوا (فَسَرَ) علىٰ التفعيلِ فقالوا: (تفسير) للتكثيرِ[1].

وقال الراغبُ الأصفهانيُّ: ((الفَسْرُ) و(السَفْرُ) يتقاربُ معناهما كتقاربِ لفظيْهِما، لكن جُعِلَ الفَسْرُ لإظهارِ المعنَىٰ المعقولِ، وجعلَ السَّفْر لإبرازِ الأعيانِ للأبصارِ، فقيل: سَفَرتِ المرأةُ عن وجهِها، وأسفرَ الصبحُ)[2].

التفسيرُ اصطلاحًا:

والتفسيرُ اصطلاحًا: عِلْمٌ يُفْهَمُ به كتابُ اللهِ تعالىٰ المُنَزَّلُ علىٰ نبيِّه محمدٍ ﷺ، وبيان معانيه واستخراج أحكامِه وحِكَمِه[3].

وقالَ أبُو حيانَ: (التفسيرُ علمٌ يُبحث فيه عنْ كيفيةِ النطقِ بألفاظِ القرآنِ، ومدلولاتِهَا، وأحكامِهَا الإفراديةِ والتركيبيةِ، ومعانيها التي تحملُ عليها حالةَ التركيبِ، وتتمَّات لذلكَ)[4].

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ١٤٧).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٤٨).

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ١٣)، وانظر: الإتقان للسيوطي (٢/ ١٧٤).

(٤) البحر المحيط لأبي حامد الأندلسي (١/ ١٣-١٤).

الفرقُ بينَ التفسيرِ والتأويلِ[1]:

والتأويلُ لغةً: منَ الأوْلِ، وأوَّلَ الكلامَ وتأوَّلَه: دَبَّره وقَدَّره، وأوَّلَه وتأوَّلَه: فَسَّره[2].

والتأويلُ[3] في اصطلاحِ المفسرينَ فيه خلافٌ:

فقالتْ طائفةٌ: إنَّ التفسيرَ والتأويلَ مترادفانِ.

قال أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ يحيىٰ ثعلب: (التأويلُ والمعنَىٰ والتفسيرُ واحدٌ)[4].

ونسبَ السيوطيُّ هذا القولَ إلىٰ أبي عبيدٍ وطائفةٍ، ومنه دعوةُ رسولِ اللهِ ﷺ لابنِ عباسٍ: «**اللهمَّ فقِّهْهُ في الدينِ، وعلِّمْهُ التأويلَ**»[5].

وقولُ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إنَّا ممن يعلمُ تأويلَه»[6]، وقول مجاهد: «الراسخون في العلمِ يعلمونَ تأويلَه»[7] يعني: القرآنَ.

وقولُ ابن جرير الطبريِّ في تفسيرِه: (القولُ في تأويلِ قولِه تعالىٰ...)، وقولُه: (واختلفَ أهلُ التأويلِ في هذه الآيةِ).

---

(١) للشيخ حامد العمادي (مفتي دمشق)، رسالة لطيفة بعنوان: التفصيل في الفرق بين التفسير والتأويل، أقوم بتحقيقها.

(٢) لسان العرب لابن منظور (١١/ ٣٣) مادة (أوَلَ).

(٣) لمن أراد مزيد البيان عن التأويل فلينظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/ ٢٠١-٢٠٨) (٥/ ٢٣٧، ٣٨١-٣٨٤)، وكتابه: (الإكليل) ضمن مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٢٨٨-٢٩٤).

(٤) الإتقان للسيوطي (١/ ١٧٣).

(٥) أخرجه أحمد (١/ ٢٦٦)، والطبراني في الكبير (١٠٦١٤) (١٠٦١٥).

(٦) أخرجه الطبري في التفسير (٦/ ٢٠٣).

(٧) تفسير مجاهد (١/ ١٢٢).

فإنَّ المرادَ في التأويلِ هنا التفسيرُ.

وقالتْ طائفةٌ: إنَّ بين التفسيرِ والتأويلِ فرقًا.

ثمَّ اختلفُوا:

١- **فمنْهُم من يرىٰ أنَّ الاختلافَ بالعمومِ والخصوصِ.**

أ- فقالَ بعضُهم: إنَّ التفسيرَ أعَمُّ من التأويلِ.

قال الراغبُ الأصفهانيُّ: (التفسيرُ أعمُّ من التأويلِ، وأكثرُ استعمالِه في الألفاظِ ومفرداتِها، وأكثرُ استعمالِ التأويلِ في المعاني والجُمَل كتأويلِ الرؤيا، وأكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ -يعني: التأويلَ- في الكُتبِ الإلهيةِ، والتفسيرِ يستعملُ فيها وفي غيرِهَا)[١].

ب- وقال بعضُهُمْ: إنَّ التأويلَ أعمُّ لجريانِهِ في الكلامِ وغيرِهِ؛ يُقال: تأويلُ الكلامِ كذا، وتأويلُ الأمرِ كذا، أيْ: ما يئولان إليه... بخلافِ التفسيرِ فإنه يَخُصُّ الكلامَ ومدلولَهُ، يُقالُ: تفسيرُ الكلامِ كذَا، والقضيةِ كذَا[٢].

٢- **ومنْهُم من يرىٰ أنَّ الاختلافَ بينهما بالتباينِ، ثم اختلفُوا:**

أ- فقيل: التفسيرُ هو القطعُ بأنَّ مُرادَ اللهِ كذَا، والتأويلُ ترجيحُ أحدِ المحتملاتِ بدونِ قطعٍ، وهذا قولُ الماتريديِّ[٣].

ب- ومنْهُم من قال: التفسيرُ ما يتعلَّق بالروايةِ، والتأويلُ ما يتعلَّق بالدرايةِ.

---

(١) الإتقان للسيوطي (٢/ ١٧٣).

(٢) الإكسير في علم التفسير للطوفي الصرصري (ص٢).

(٣) الإتقان للسيوطي (٢/ ١٧٣).

قال الخازنُ: (الفرقُ بين التفسيرِ والتأويلِ: أنَّ التفسيرَ يتوقفُ علىٰ النقلِ المسموعِ، والتأويلُ يتوقفُ علىٰ الفهمِ الصحيحِ)[1].

مثالُ التفسيرِ: قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩] همَا الأوسُ والخزرجُ، وقولُه تعالىٰ: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الفتح: ١٦] هم فارس وأهلُ اليمنِ، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢٠٤] هو الأخنسُ بن شَريقٍ، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] هو صُهيبٌ، فهذا ونحوُه منَ التفسيرِ، ولا يُتكَلَّمُ فيه إلا بالسماعِ.

ومثالُ التأويلِ: قولُه تعالَىٰ: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، قال بعضُهم: أيْ: شبانًا وشيوخًا.

وقال آخرون: أي: فقراء وأغنياء، وقال قوم: أيْ: عزبانًا ومتأهلين، وقال جماعة: أي: أصحَّاء ومرضىٰ، وقالت طائفة: أي نشاطًا وغير نشطاء، فهذا منَ التأويلِ، وكلُّه جائزٌ مقبولٌ، ولا بأس بالقولِ به بما يوافقُ الأصولَ، ولم يخالفِ العقولَ[2].

جـ- وقيل: علمُ التفسيرِ للخلقِ، وعلمُ التأويلِ للحقِّ، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وهو فيما يرجعُ إلىٰ الغيبِ الذي أبهمَهُ اللهُ تعالىٰ، كالساعةِ متىٰ وقوعُها وأشراطُها ومتىٰ ظهورُها؟

د- وقال أبو طالب الثعلبيُّ: (التفسيرُ بيانُ وضعِ اللفظِ إما حقيقةً أو مجازًا، كتفسير الصراطِ بالطريقِ، والصَيِّبِ بالمطرِ، والتأويلُ تفسيرُ باطنِ اللفظِ

(١) تفسير الخازن (١/ ١٠).

(٢) التفصيل في الفرق بين التفسير والتأويل لحامد العمادي (ص٦) مخطوطة.

مأخوذٌ من الأوْلِ، وهو الرجوعُ لعاقبة الأمرِ، فالتأويلُ إخبارٌ عن حقيقةِ المرادِ، والتفسيرُ إخبارٌ عن دليلِ المرادِ؛ لأنَّ اللفظَ يكشفُ عن المرادِ، والكاشفُ دليلٌ، مثالُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] تفسيرُه: أنَّه من الرَّصْد، يُقالُ: رَصَدْتُهُ: رَقَبْتُهُ، والمرصادُ مفعالٌ منه، وتأويلُهُ التحذيرُ من التهاونِ بأمرِ اللهِ، والغفلةِ عن الأهبّة، والاستعدادِ للعرضِ عليهِ)[1].

تعريفُ أصولِ التفسيرِ بمعناه المُرَكَّبِ:

وأمَّا (أصولُ التفسيرِ) اصطلاحًا: فهيَ القواعدُ والأسسُ التي يقومُ عليها علمُ التَّفسيرِ، وتشملُ ما يتعلقُ بالمفسرِ من شروطٍ وآدابٍ، وما يتعلَّقُ بالتفسيرِ من قواعدَ وطرقٍ ومناهجَ، وما إلىٰ ذلك.

أو هوَ العلمُ الذي يُتَوَصَّلُ به إلىٰ الفهمِ الصحيحِ للقرآنِ، ويكشفُ الطرقَ المنحرفةَ أو الضَّالةَ في تفسيرِهِ.

وهوَ علمٌ واحدٌ منْ علومٍ كثيرةٍ، أُنْشِئَتْ؛ لخدمةِ القرآنِ الكريمِ، كعلم التجويد والقراءات والرسم، وغيرِهَا.

ولهُ صلةٌ وثيقةٌ بعلومِ القرآنِ، فهوَ منْ أهمِّها وأبرزِهَا، وقدْ يطلَقُ علىٰ علومِ القرآنِ الكريمِ (أصولُ التفسيرِ) من بابِ إطلاقِ الجزءِ علىٰ الكلِّ، وإظهارًا لمكانتِهِ فيها، وسُمِّيَ بأصولِ التفسيرِ؛ لأنَّهُ يُبنَىٰ عليها علمُ التفسير حسبَ قواعدِه وشروطِه.

---

(١) الإتقان للسيوطي (٢/ ١٧٣).

غايةُ أصولِ التفسيرِ:

وغايةُ هذا العلمِ ضبطُ التفسيرِ بوضعِ القواعدِ الصحيحةِ والطرقِ السليمةِ والمناهجِ السديدةِ للتفسيرِ، والشروطِ المحكمةِ والآدابِ الفريدةِ للمُفَسِّر.

وكما أنَّ غايةَ التجويدِ النطقُ الصحيحُ لألفاظِ القرآنِ، فإنَّ غايةَ أصولِ التفسير الفهمُ الصحيحُ لمعانِيهِ.

فائدةُ أصولِ التفسيرِ:

ولهذَا العلمِ فوائدُ عديدةٌ ليسَ منَ السهلِ حصرُها، ومنْ أهمِّها:

١- التزويدُ بالثقافةِ العاليةِ من المعارفِ القيمة، والتسلحُ بسلاحِ العلمِ والمعرفةِ؛ للدفاعِ عن القرآنِ الكريمِ ضدَّ الأعداءِ الذين يبذلُونَ وسعَهم لتحريفِ معاني القرآنِ والإلحادِ فيهِ.

٢- معرفةُ الطرقِ الصحيحةِ لتفسيرِ القرآنِ الكريمِ، وما يُقبلُ منها وما يُردُّ، ومعرفةُ من يصلحُ تلقِّي التفسيرِ عنهُ، ومن لا يصحُّ تفسيرُه للقرآنِ.

٣- معرفةُ القواعدِ التي تُعِينُ علىٰ فهمِ كتابِ اللهِ تعالىٰ الفهمَ الصحيحَ؛ حتَّىٰ يَبنيَ المسلمُ عقيدَتَه علىٰ قاعدةٍ صحيحةٍ ثابتةٍ.

٤- الاطلاعُ علىٰ الجهودِ العظيمةِ التي بذلَهَا علماءُ السلفِ للمحافظةِ علىٰ القرآنِ الكريمِ لفظًا ومعنًىٰ، ومن ثَمَّ الاقتداءُ بهم في ذلك، والسيرُ علىٰ نهجِهم.

موضوعُ أصولِ التفسيرِ:

اعلم أنَّ موضوعَ كلِّ علمٍ هو الشيءُ الذي يبحثُ ذلك العلمَ عنْ أحوالِهِ العارضةِ لذاتِهِ[1]، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فإنَّ أصولَ التفسيرِ تبحثُ في علمِ التفسيرِ من حيثُ تحديدِ قواعدِهِ وأُسسِهِ وشروطِ تناولِهِ وطرقِهِ ومناهجِهِ، وما إلىٰ ذلك.

وموضوعُ علمِ التفسيرِ هوَ القرآنُ الكريمُ من حيثُ بيانِ معانيهِ، واستخراجِ أحكامِهِ وحكمِهِ.

فضلُ هذا العلمِ ومكانتُه:

لهذا العلمِ مكانةٌ كبيرةٌ وشرفٌ عظيمٌ؛ ذلك أنَّ شرفَ العلمِ منْ شرفِ المعلومِ، وأصولُ التفسيرِ تبحثُ في علمِ التفسيرِ، وموضوعُ هذا العلمِ هو القرآنُ الكريمُ، وهو خيرُ الكلامِ؛ لأنَّهُ كلامُ اللهِ تعالَىٰ، فلَا عجبَ أنْ تكونَ أصولُ التفسيرِ من أشرفِ العلومِ وأعلاها مكانةً وأكثرها فضلًا.

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ٧).

نشأةُ علمِ التفسيرِ ومراحلُه

جرتْ سنةُ اللهِ تعالىٰ في إرسالِ الرسلِ وإنزالِ الكتبِ أن يبعثَ لكلِّ أمةٍ نبيًّا بلسانِ قومِهِ، وأن يكونَ كتابُه بلسانِهِمْ، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤].

وظهرَ محمدٌ ﷺ في جزيرةِ العربِ، وأنزلَ اللهُ عليهِ القرآنَ بلسانِ قومِهِ اللسانِ العربيِّ، ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقالَ تعالىٰ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٣ – ١٩٥].

وكان القوم عَرَبًا خلصًا يفهمون القرآنَ الكريمَ بمقتضىٰ السليقةِ العربيةِ واللسانِ العربيِّ، غيرَ أنَّ القرآنَ يعلُو علىٰ سائرِ كلامِ العربِ بألفاظِهِ وأساليبِهِ اللغويةِ والبلاغيةِ، فضلًا عن معانِيهِ؛ ولذَا فقدْ كانُوا يتفاوتُونَ في فهمِهِ وإدراكِهِ، وإن كان كلٌّ منهم يدركُ منه ما يوقفُه علىٰ إعجازِهِ، فكانَ بعضُهُمْ يفسرُ ما غمضَ علىٰ الآخرِ منْ معنًىٰ، فإنْ أشكلَ عليهم لفظٌ أو غمضَ عليهم مرمًىٰ، ولم يجدُوا مَنْ يفسرُهُ لهم سألوا الرسولَ ﷺ فبينَهُ لهم؛ وبهذا نشأَ علمُ التفسيرِ.

ثم مَرَّ بمراحلَ أبرزُهَا:

المرحلةُ الأولَى: التفسيرُ في عهدِ الرسولِ ﷺ:

فقد تكفلَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بحفظِ القرآنِ ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، كما تكفلَ لنبيِّه محمدٍ ﷺ أن يجمعَ القرآنَ في صدرِهِ

﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧﴾ [القيامة: ١٦، ١٧]، ثمَّ كلفَ اللهُ نبيَّهُ محمدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أن يبينَ لهمُ القرآنَ، وأنْ يفسرَهُ لهم، قال تعالىٰ مخاطبًا نبيَّه ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

ولذا، فقدْ كانَ الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يرجعونَ إلىٰ الرسولِ ﷺ فيما أشكلَ عليهم فهمُهُ من القرآنِ، فيجدون الجوابَ الشافيَ.

وقد اختلفَ العلماءُ في مقدارِ ما فسرَهُ الرسولُ ﷺ منَ القرآنِ إلىٰ قولينِ:

الأول: أنَّ الرسولَ ﷺ بَيَّن لأصحابِهِ معانيَ القرآنِ، كما بينَ لهمْ ألفاظَهُ، وهذا قولُ ابنِ تيميةَ وغيرِهِ، حيثُ قال: (يجب أن يُعلم أنَّ النبي ﷺ بَيَّن لأصحابِهِ معانيَ القرآنِ، كما بَيَّن لهم ألفاظَهُ، فقولُهُ تعالىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يتناولُ هذَا وهذَا)[1].

واستدلُّوا بأدلةٍ، منها:

١- آيةُ النحلِ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

والبيانُ يتناولُ الألفاظَ والمعانيَ، وكما أنه بيَّن ألفاظَهُ كلَّها فقدْ بيَّنَ معانيَهُ كلَّها.

٢- حديثُ أبي عبدِ الرَّحمنِ السُّلمِي: «حدَّثنا الذين كانُوا يُقرئُوننا: أنهم كانُوا يستقرئونَ من النبيِّ ﷺ، فكانُوا إذا تعلمُوا عشرَ آياتٍ، لم يخلفُوهَا حتىٰ يعملُوا بما فيهَا من العملِ، فتعلمْنَا القرآنَ والعملَ جميعًا»[2].

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص٣٥).

(٢) تفسير الطبري (١/ ٨٠)، وقال الأستاذ أحمد شاكر: (إسنادٌ صحيحٌ متصلٌ).

٣- وحديثُ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كانَ الرجلُ إذا قرأ البقرةَ وآلَ عمرانَ، جَدَّ فينَا»[(١)].

ومَا وردَ أنَّ ابنَ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أقامَ علىٰ حفظِ البقرةِ عدة سنينَ، قيل: ثمانِ سنينَ، ذكرَهُ مالكٌ[(٢)].

قالوا: ولو كان المرادُ مجردَ الحفظِ لما احتاجَ إلا لزمنٍ يسيرٍ، فَدَلَّ هذا علىٰ أنَّ المرادَ فهمُ المعانِي.

٤- وقالوا: إنَّ كلَّ كلامٍ المقصودُ منه فهمُ معانِيهِ، دونَ مجرَّدِ ألفاظه، فالقرآنُ أولىٰ، والعادةُ تمنعُ أنْ يقرأَ قومٌ كتابًا في فَنٍّ منَ العلمِ كالطبِّ والحسابِ، ولا يستشرحوه، فكيفَ بكلامِ اللهِ تعالىٰ الذي هو عصمتُهُم، وبه نجاتُهم وسعادتُهم وقيامُ دينِهم ودنياهُم[(٣)]؟

الثاني: قالتْ طائفةٌ: إنَّ الرسولَ ﷺ لم يُبيِّن لأصحابِهِ إلَّا القليلَ منْ معانِي الآياتِ.

واستدَلُّوا بأدلَّةٍ منْهَا[(٤)]:

١- ما رُويَ عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّها قالت: «لم يكنِ النبيُّ ﷺ يفسرُ شيئًا من القرآنِ إلا آيًا بعددٍ، علَّمه إياه جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ»[(٥)].

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٢٠).

(٢) الموطأ (١/ ٢٠٥).

(٣) لخصت هذه الأدلة من مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص٣٥-٣٧).

(٤) أورد هذه الأدلة الدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه التفسير والمفسرون (١/ ٥١ - وما بعدها).

(٥) أخرجه الطبري في التفسيره (١/ ٨٤)، وقال في (ص٨٩): (إنَّ فيه علة لا يجوز معها الاحتجاج به).

٢- قالُوا: إنَّ الله لم يأمرْ نبيَّه محمدًا ﷺ بالنَّصِّ علىٰ المرادِ في الآياتِ كلِّها؛ لأجلِ أنْ يتفكرَ عبادُهُ في كتابِهِ، والعلمُ بالمرادِ فيما لم يُنَصَّ علىٰ معناه يُستنبَطُ بأماراتٍ ودلائلَ[(١)].

٣- وقالُوا: لو بيَّنَ الرسولُ ﷺ كُلَّ معانِي القرآنِ، لَمَا كانَ لدعائِهِ لابنِ عباسٍ: «**اللهمَّ فقِّهْهُ في الدينِ وعلِّمْه التأويلَ**»[(٢)] فائدةٌ؛ لأنَّ الناسَ علىٰ حَدٍّ سواء في تأويلِهِ، فكيفَ يخصُّ ابنَ عباسٍ بهذَا الدُّعاءِ[(٣)]؟

الرأيُ الراجحُ:

والذي أراهُ أنَّ الرسولَ ﷺ لمْ يبينْ معانيَ كلِّ الآياتِ القرآنيَّةِ؛ لأنَّ:

١- منَ الآياتِ ما يرجعُ فهمُهَا إلىٰ معرفةِ كلامِ العربِ، والقرآنُ نزلَ بلغتِهِمْ، ومثلُ هذا لا يحتاجُ إلىٰ بيانٍ.

٢- ومنها ما يتبادرُ فهمُهُ إلىٰ الأذهانِ؛ لظهورِهِ وبيانِهِ، فلا يحتاجُ إلىٰ بيانٍ، مثل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فالمتبادرُ تحريمُ الوطءِ، ولا يتبادرُ إلىٰ الذهنِ غيرُه.

٣- ومنها ما استأثرَ بعلمِهِ كقيامِ السَّاعة وحقيقةِ الروحِ، وغيرِ ذلك من الأمورِ الغيبيَّةِ التي لم يُطلِعِ اللهُ عليها نبيَّهُ محمدًا ﷺ نفسَهُ، فكيفَ يُبيِّنُهَا لأصحابِهِ وهو لا يعلمُهَا؟

---

(١) انظر الإتقان للسيوطي (٢/ ١٧٤-١٧٥).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٦٦)، وصححه الألباني شرح الطحاوية (ص٢٣٤).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ٣٣).

٤- ومنَ الآياتِ ما لا فائدةَ في معرفة أكثر من معناها المتبادرِ، ولا طائلَ في معرفةِ ما وراء ذلكَ، مثلَ: معرفةِ لونِ كلبِ أصحابِ الكهفِ، وعصا موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ منْ أيِّ الشجرِ كانت؟ وأنواعِ الطيورِ التي أحياها اللهُ تعالىٰ لإبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومثلَ هذا لا يبينُهُ الرسولُ ﷺ لأصحابِهِ؛ لما ذكرْتُه.

وعلىٰ هذا نستطيعُ الجزمَ بأنَّ الرسولَ ﷺ لم يفسرْ لأصحابِهِ كلَّ آياتِ القرآنِ الكريمِ.

كما أنَّهُ لا يصحُّ القولُ بأنَّ الرسولَ ﷺ لم يفسرْ لأصحابِهِ إلا الآياتِ القليلةَ.

وحديثُ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الذي استدلُّوا به من روايةِ محمدِ بنِ جعفر الزبيريِّ، قالَ الطبريُّ: (إنَّهُ ممَّنْ لا يُعرفُ في أهلِ الآثارِ)[1]، وقال ابنُ كثيرٍ: (حديثٌ منكرٌ غريبٌ)[2] وعلىٰ فرضِ صحتِهِ فقد حملَهُ أبو حيان علىٰ مغيباتِ القرآنِ وتفسيرِهِ لمجملِهِ، ونحوِهِ ممَّا لا سبيلَ إليه إلا توقيفٌ منَ اللهِ تعالَىٰ[3].

ويكفي في نقضِ هذا الرأيِ الرواياتُ الكثيرةُ في كتبِ الصحاحِ المرفوعة للرسولِ ﷺ في بيانِ الكثيرِ، وليس القليلِ من آياتِ القرآنِ الكريمِ.

منهجُ الرسولِ ﷺ في التفسيرِ:

لم يكنِ الرسولُ ﷺ يُطْنِبُ في تفسيرِ الآيةِ، أو يخرجُ إلىٰ ما لا فائدةَ في معرفتِهِ، ولا ثمرةَ في إدراكِهِ، فكان جُلُّ تفسيرِه ﷺ بيانًا لمجملٍ، أو توضيحًا لمشكلٍ، أو تخصيصًا لعامٍّ، أو تقييدًا لمطلقٍ، أو بيانًا لمعنىٰ لفظٍ، أو متعلقِهِ.

---

(١) تفسير الطبري (١/ ٨٩).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ٥).

(٣) البحر المحيط لأبي حيان (١/ ١٣).

المرحلةُ الثانيةُ: التفسيرُ في عهدِ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

ذكرْنا آنفًا أنَّ الصحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا عَرَبًا خُلَّصًا يفهمونَ القرآنَ، ويُدركُون معانيَهُ ومراميَهُ بمقتضىٰ سليقتِهم العربيةِ فهمًا لا تُعكِّره عُجمةٌ، ولا يُشوهُه شيءٌ من قبحِ الابتداعِ وتَحَكّمِ العقيدةِ الزائفةِ(١).

وإذا خفيَ عليهم معنًىٰ، أو دَقَّ عليهم مرمًىٰ، رجعوا إلىٰ الرسولِ ﷺ، فبينَ لهم ذلك ووضحَهُ، وإن لم يتيسرْ لهم ذلك، رجعوا إلىٰ اجتهادِهم، وكانَ التفاوتُ بينهم واضحًا في هذه الرُّتبةِ، فكان بعضُهم يرجعُ إلىٰ بعضٍ، إذ التفاوتُ بينهم راجعٌ إلىٰ التفاوتِ في قوةِ الفهمِ والإدراكِ، والتفاوتِ فيما أحاطَ بالآيةِ من ظروفٍ وملابساتٍ، بلْ كانوا يتفاوتون في معرفةِ المعانِي التي وُضِعَتْ لها المفرداتُ، فمنْ مفرداتِ القرآنِ ما خفيَ معناه علىٰ بعضِ الصحابةِ(٢)، وظهرَ لآخرين منهم، ولا ضيرَ في هذا، فإنَّ اللغةَ وإنْ أحاطَ بها مجموعُ أهلِهَا، فإنَّه لا يُحيطُ بها كلُّ فردٍ من أهلِها، فقد خفيَ علىٰ عمرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معنَىٰ الأبِّ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، ومعنىٰ التَّخَوُّفِ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧] حتَّىٰ قالَ له رجلٌ من هُذَيْلٍ: التخوفُ عندنا التَّنَقُّصُ(٣).

ووردَ عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قالَ: «كنتُ لا أدري ما فاطرُ السمواتِ، حتَّىٰ أتانِي أعرابيَّان يختصمان في بئرٍ، فقالَ أحدُهما: أنا فطرْتُهَا يقولُ: أنا ابتدأْتُها»(٤).

---

(١) التفسير والمفسرون للذهبي (١/ ٦).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٤).

(٣) الموافقات للشاطبي (٢/ ٨٧-٨٨).

(٤) الإتقان للسيوطي (١/ ١٤٩).

وهذا عديُّ بنُ حاتمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يفهمِ المرادَ بقولِه تعالىٰ: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فكانَ يجعلُ عندَ رأسِهِ عقالًا أبيضَ وعقالًا أسودَ، حتَّىٰ بينَ له الرسولُ ﷺ المرادَ(١).

ويرجعُ تفاوتُهم في فهمِ القرآنِ -كما أشرْنَا- إلىٰ أمورٍ عديدةٍ، منها:

١- تفاوتُهم في أدواتِ الفهمِ كالعلمِ باللُّغةِ، فمنهم من كان واسعَ الاطلاعِ فيها مُلِمًّا بغريبِها، ومنهم دونَ ذلكَ.

٢- وتفاوتُهم في ملازمةِ الرسولِ ﷺ، وحضورِ مجالسِه.

٣- وتفاوتُهم في معرفةِ أسبابِ النزولِ، وغيرِهَا ممَّا له تأثيرُهُ في فهمِ الآيةِ.

٤- وتفاوتُهُم في العلمِ الشرعيِّ.

وتفاوتُهم في مداركِهم العقليةِ شأنُهم شأنُ غيرِهم من البشرِ، كلُّ هذَا وغيرُه كان من أسبابِ تفاوتِهم في معرفةِ القرآنِ وتفسيرِهِ؛ ولذا قال مسروقٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «جالستُ أصحابَ محمدٍ ﷺ، فوجدْتُهم كالإخاذِ (يعني: الغديرَ) فالإخاذُ يروي الرجلَ، والإخاذُ يروي الرجلينِ، والإخاذُ يروي العشرةَ، والإخاذُ يروي المائةَ، والإخاذُ لو نزلَ به أهلُ الأرضِ لأصدرَهُم»(٢).

وقدْ تميزَ تفسيرُ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بمزايا، منها:

١- قلةُ الأخذِ بالإسرائيلياتِ، وتناولِهَا في التفسيرِ؛ لحرصِه ﷺ علىٰ اقتصارِ أصحابِهِ علىٰ نبعِ الإسلامِ الصافِي الذي لم تكدرْهُ الأهواءُ، ولم تَشُبْه

(١) انظر صحيح البخاري (٥/ ١٥٦).

(٢) التفسير والمفسرون للذهبي (١/ ٣٦).

الاختلافاتُ والافتراءاتُ، يدلُّ علىٰ هذا المقصدِ غضبُه ﷺ حينَ رأىٰ في يدِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحيفةً منَ التوراةِ(١).

٢- لم يكن تفسيرُهم يشملُ القرآنَ كلَّه، إذ إنَّ بعضَ الآياتِ من الوضوحِ لديهم بحيثُ لا تحتاجُ إلىٰ خوضٍ في تفسيرِها؛ لتضلُّعِهم في اللغةِ، ومعرفتِهم بأحوالِ المجتمعِ آنذاكَ، وغيرِ ذلكَ من الأسبابِ.

٣- وقدْ كانوا لا يتكلَّفون التفسيرَ، ولا يتعمقُّونَ فيه تعمُّقًا مذمومًا، فقد كانوا يكتفون في بعضِ الآياتِ بالمعنىٰ العامِّ، ولا يلتزمون بالتفصيلِ فيما لا فائدة كبيرة في تفصيلِهِ، فيكتفون مثلًا بمعرفةِ أنَّ المرادَ بقولِه تعالىٰ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] أنه تعدادٌ لنِعَمِ اللهِ تعالىٰ علىٰ عبادِهِ(٢).

٤- قلةُ تدوينِهِم للتفسيرِ، وأنَّ أغلبَ ما روي عنهم كانَ بالروايةِ والتلقينِ، وليسَ بالتدوينِ، وإنْ كان بعضُ الصَّحابةِ يعتني بالتدوينِ، فقد دَوَّنَ عبدُ اللهِ بنُ عمرِو بنِ العاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحيفَته التي يسمِّيها الصادقةَ، ويقولُ عنها: «هذهِ الصَّادقةُ، فيها ما سمعْتُه منْ رسولِ اللهِ ﷺ، ليسَ بيني وبينَهُ فيها أحدٌ»(٣).

وهيَ موجودةٌ في مسندِ الإمامِ أحمدَ(٤)، لكن هذا التدوين كانَ نادرًا.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/ ٣٨٧)، والدر المنثور للسيوطي (٢/ ٤٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (١٣/ ٣٧٢).

(٣) تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص٨٤).

(٤) انظر: مسند الإمام أحمد، (٩/ ٢٣٥)، والجزءين (١٠) و(١١) بكاملهما، و(١٢) إلىٰ (ص٥١).

منهجُ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في التفسيرِ:

يقومُ منهجُ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في التفسيرِ على ثلاثةِ أسسٍ:

الأول: تفسيرُ القرآنِ بالقرآنِ:

فإنَّ منْ آياتِ القرآنِ ما جاءَ مجملًا في موضعٍ، وجاءَ في موضعٍ آخرَ مبينًا، ومنه ما فيه إيجازٌ، وما فيه إطنابٌ، ومنه ما فيه عمومٌ، وما فيه خصوصٌ، وما فيه إطلاقٌ، وما فيه تقييدٌ، ومثل هذا يُفَسَّرُ بعضُه ببعضٍ.

فقصصُ القرآنِ مثلًا جاءت في بعضِ المواضعِ موجزةً، وجاءت القصةُ نفسُها في موضعٍ آخرَ مُفصَّلةً، كقصةِ آدمَ وإبليسَ، وقصةِ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ مع فرعونَ.

وهذا النوعُ هو أحسنُ طرقِ التفسيرِ كما قالَ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

الثَّاني: تفسيرُ القرآنِ بأقوالِ الرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

وإنْ لم يجدِ الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تفسيرَ الآيةِ في القرآنِ، رجعوا إلى الرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسألُوه عنها، فبيَّنها لهم؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وقدْ أفردَتْ كتبُ السنةِ بابًا للتفسيرِ بالمأثورِ، ذكرتْ فيه كثيرًا من التفسيرِ النبويِّ للقرآنِ الكريمِ.

والأمثلةُ على أسئلةِ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ للرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التفسيرِ كثيرةٌ، منها ما رواه أحمدُ والشيخان وغيرُهم، عنِ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لمَّا نزلتْ هذه الآيةُ:

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص٩٣).

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذلك على النَّاسِ، وقالُوا: يا رسولَ اللهِ! فأيُّنا لا يظلمُ نفسَهُ؟ قال: «**إنَّه ليس الذي تعنُونَ؛ ألم تسمعُوا ما قالَ العبدُ الصالحُ**: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان: ١٣]، **إنَّما هو الشركُ**»(١).

وروى الترمذيُّ عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قالَ: سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ عنْ يومِ الحجِّ الأكبرِ، فقالَ: «**يومُ النَّحْرِ**»(٢).

وما أخرجَهُ أحمدُ(٣) والشيخانِ(٤)، عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**من نُوقِشَ الحسابَ عُذِّب**» قلتُ: أليس يقولُ اللهُ: ﴿فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا﴾ [الانشقاق: ٨] قال: «**ليس ذلك بالحسابِ، ولكن ذلك العرضُ**».

وغيرُ ذلك كثيرٌ في تفسيرِ الرسولِ ﷺ للقرآنِ، بل كانَ كثيرٌ من تفسيرِه ﷺ ابتداءً من غيرِ سؤالٍ، كما روى مسلمٌ(٥) عن عُقْبَةَ بنِ عامرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: سمعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ، وهو على المنبرِ: «﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ﴾ [الأنفال: ٦٠] **ألا وإنَّ القوةَ الرَّميُ**».

وما أخرجَه أحمدُ(٦) ومسلمٌ(٧)، عنْ أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**الكوثرُ نهرٌ أعطانِيهِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في الجنةِ**».

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٧٨)، والبخاري (٨/ ٤٨)، ومسلم (١/ ١١٤-١١٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣/ ٢٩١).

(٣) مسند الإمام أحمد (٦/ ٩١).

(٤) صحيح البخاري (٧/ ١٩٧)، ومسلم (٤/ ٢٢٠٤).

(٥) صحيح مسلم (٣/ ١٥٢٢).

(٦) مسند الإمام أحمد (٣/ ٢٣٦).

(٧) صحيح مسلم (١/ ٣٠٠-٣٠١).

الثالثُ: الاجتهادُ والاستنباطُ:

فإنْ لم يجدِ الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ التفسيرَ في القرآنِ، ولا في سنةِ رسول الله ﷺ، اجتهدوا؛ لأنهم عربٌ خُلَّصٌ شاهدُوا التنزيلَ، وحضروا مجالسَ الرسولِ ﷺ، والقرآنُ نزل بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، وهذا فيما يحتاجُ إلىٰ اجتهادٍ وإعمالِ ذهنٍ، وقد توافرَتْ عندهم أدواتُ الاجتهادِ، فهم[1]:

أولًا: يعرفون أوضاعَ اللغةِ العربيةِ وأسرارَها، وهذا يعينُهم علىٰ معرفةِ الآياتِ التي يتوقفُ فهمُها علىٰ فهمِ اللغةِ العربيةِ.

ثانيًا: يعرفون عاداتِ العربِ وأخلاقَهم، وهذا يُعينُ علىٰ فهمِ ما يتعلقُ بإصلاحِ عاداتِهم وتهذيبِ سلوكِهم من الآياتِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، وقولِه: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، ومثل هذا يَفهمُ المرادَ منه من كان يعرفُ عاداتِ العربِ في الجاهليةِ.

ثالثًا: معرفتُهم بأحوالِ اليهودِ والنصارىٰ في جزيرةِ العربِ وقتَ نزولِ القرآنِ الكريمِ، وهذا يُعينُهم علىٰ معرفةِ الآياتِ التي تتحدثُ عنِ اليهودِ والنَّصارىٰ، وما يأتون من أمورٍ، وما يُدبرون للمسلمين.

رابعًا: معرفةُ أسبابِ النزولِ، فهمُ الذين شاهدوا التنزيلَ، وحضروا الأحداثَ والوقائعَ، ومعرفةُ ذلك تُعينُ علىٰ فهمِ كثيرٍ منَ الآياتِ؛ ولذلك قالَ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (معرفةُ سببِ النزولِ يُعينُ علىٰ فهمِ الآيةِ، فإنَّ العلمَ بالسببِ يورثُ العلمَ بالمُسَبَّبِ)[2].

---

(١) انظر التفسير والمفسرون للذهبي (١/ ٥٨-٥٩).

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص٤٧).

خامسًا: قوةُ الفهمِ والإدراكِ، فقد آتاهم اللهُ عقلًا وفهمًا جَلَوا به كثيرًا من الأمورِ، وهذا أمرٌ معلومٌ من سيرتِهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وبهذه الأمورِ فَهِمَ الصَّحابةُ كثيرًا من آياتِ القرآنِ الكريمِ التي لم يَرِدْ تفسيرُها في الكتابِ، ولا في السنةِ.

وهم يتفاوتون في معرفةِ معانِي القرآنِ حسبَ تفاوتِ مداركِهم وتحصيلِهم، وحسبَ تفاوتِ قدراتِهم العقليةِ؛ ولذا يقعُ بينهم اختلافٌ في التفسيرِ، كما سيأتي بيانُه إن شاءَ اللهُ تعالىٰ.

واشتهرَ عددٌ من الصحابةِ بالتفسيرِ، هم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعودٍ وعبد الله بن عباسٍ وعبد الله بن الزُّبيْرِ بن العوامِ، وأُبيُّ بن كعبٍ، وزيدُ بن ثابتٍ، وأبو موسىٰ الأشعريُّ، وعائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، وهؤلاء هم الذين اشتهروا بالتفسيرِ، وهناك عددٌ آخرُ من الصحابةِ نُقِلَ عنهم في التفسيرِ نقلًا قليلًا لم يصلْ بهم إلىٰ درجةِ الشهرةِ، ومنهم: أنسٌ وأبو هريرةَ وابن عمرَ وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أمَّا أكثرُ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ روايةً في التفسيرِ فأربعةٌ، هم:

١- عليُّ بنُ أبي طالبٍ.
٢- عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ.
٣- عبدُ اللهِ بنُ عباسٍ.
٤- أُبيُّ بنُ كعبٍ.

أمَّا عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيرجعُ السَّببُ في ذلك إلىٰ سعةِ علمِه، وتفرغِه عن مَهَامِّ الخلافةِ مدةَ أبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتأخرِ وفاتِهِ إلىٰ زمنٍ كثرتْ حاجةُ الناسِ فيه إلىٰ مَنْ يُفَسِّرُ لهم القرآنَ؛ لاتساعِ رقعةِ الإسلامِ، وكثرةِ الداخلين فيهِ.

أمَّا الثلاثةُ الباقونَ فلأنَّهم أنشأوا ما نستطيعُ أن نسميَهُ بالمصطلحِ الحديثِ: مدارسَ للتفسيرِ، وهيَ:

١- مدرسةُ ابنِ مسعودٍ في الكوفةِ:

وابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سادسُ رجلٍ دخلَ في الإسلامِ، وأولُ من جهرَ بالقرآنِ في مكةَ بعدَ الرسولِ ﷺ، وكان خادمًا لرسولِ اللهِ ﷺ، وصاحبَ طَهورِه وسواكِه ونعلِه، ويمشي أمامَه إذا سارَ، ويسترُه إذا اغتسلَ، ويوقظُه إذا نامَ، قرأَ القرآنَ علىٰ الرسولِ ﷺ حتىٰ فاضتْ عيناه، وكانَ الرسولُ ﷺ يقولُ: «**منْ سرَّه أنْ يقرأَ القرآنَ غضًّا كما أُنْزِلَ، فيقرأْهُ علىٰ قراءةِ ابنِ أمِّ عبدٍ**»(١).

بعثَه عمرُ بنُ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلىٰ الكوفةِ ليُعلِّمَ أهلَها، وقالَ: «لقدْ آثرْتُ أهلَ الكوفةِ بابن أمِّ عبدٍ علىٰ نفسي؛ إنَّه من أطولِنا فَوْقًا؛ كَنِيفٌ(٢) مُلِئَ عِلْمًا»(٣).

ولمَّا قدمَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الكوفةَ، قال له أهلُ الكوفةِ: مَا رأينَا رجلًا أحسنَ خُلُقًا، ولا أرفقَ تعليمًا، ولا أحسنَ مجالسةً، ولا أشدَّ ورعًا من ابنِ مسعودٍ! فقالَ عليٌّ: «نشدتكم اللهَ، إنه لصِدْقٌ من قلوبِكم؟» قالوا: نعم، فقالَ: «اللهمَّ إنِّي أشهدُك، اللهمَّ إني أقولُ فيه مثلَ ما قالوا، أوْ أفضلَ»(٤).

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٧).

(٢) قال في القاموس (ص١١٨٧): (فاق أصحابه فوقًا وفواقًا: علاهم بالشرف)، والكنيف: تصغير للكِنْفِ، وهو: الوعاء.

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرىٰ (٦/ ٩).

(٤) المصدر السابق (٣/ ١٥٦).

وقالَ ابنُ مسعودٍ عن نفسِهِ: «والذي لا إلهَ غيرُهُ، ما نزلتْ آيةٌ منْ كتابِ اللهِ إلَّا وأنا أعلمُ فيمن نزلَتْ، وأين نزلَتْ، ولو أعلمُ مكانَ أحدٍ أعلم بكتابِ اللهِ مني تنالُهُ المطايا، لأتيْتُه»(١).

تُوفِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنةَ (٣٢هـ).

ومنْ أشهرِ تلاميذِهِ: مسروقُ بنُ الأجدعِ، وعلقمةُ بنُ قيس النخعيُّ، والأسودُ بن يزيدَ، وقتادةُ بنُ دعامةَ السدوسيُّ، وأبو عبد الرحمن السلميُّ، وعمرُو بنُ شرحبيل، وغيرُهم.

٢- مدرسةُ عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في مكةَ:

وابنُ عباسٍ هو ابنُ عمِّ الرسولِ ﷺ، وُلِدَ قبلَ الهجرةِ بثلاثِ سنينَ، وأمُّه لُبابةُ الكبرىٰ بنتُ الحارثِ، وخالتُه ميمونةُ بنتُ الحارثِ زوجةُ الرسولِ ﷺ وأمُّ المؤمنين.

قال عنه ابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نِعْمَ تُرْجُمَانُ القرآنِ ابنُ عباسٍ»(٢)، وقال ابنُ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ابنُ عباسٍ أعلمُ من بقيَ بما أنزلَ اللهُ علىٰ محمدٍ»(٣).

دعا له الرسولُ ﷺ، فقالَ: «**اللهمَّ فقِّهْه في الدينِ، وعلِّمْه التأويلَ**»(٤).

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص٩٦)، وانظر: تفسير الطبري (١/ ٨٠).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٣/ ٣٤٧)، والطبقات الكبرىٰ لابن سعد (٢/ ٣٦٦)، والإصابة لابن حجر (٢/ ٣٣٢).

(٣) الإصابة لابن حجر (٢/ ٣٣٢).

(٤) أخرجه أحمد (١/ ٢٦٦)، وصححه الألباني في شرح الطحاوية (ص٢٣٤).

وقيل لطاوس: لزمْتَ هذا الغلامَ -يعني: ابنَ عباسٍ- وتركْتَ الأكابرَ من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ!! قال: «إنِّي رأيتُ سبعين رجلًا من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ إذا تدارءُوا في أمرٍ، صاروا إلىٰ قولِ ابنِ عباسٍ»[1].

وتوفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة (٦٨ هـ).

ولمكانةِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في التفسيرِ ومنزلتِه الكبيرةِ، فقد كثرَ الوضعُ عليه في هذا البابِ.

ومنْ أشهرِ تلاميذِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مجاهدُ بنُ جبرٍ، وسعيدُ بنُ جبيرٍ، وطاوسُ بنُ كيسانَ، وعطاءُ بنُ أبي رباحٍ، وعكرمةُ مولَىٰ ابنِ عباسٍ.

٣- مدرسةُ أُبيِّ بنِ كعبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المدينة:

وهو منَ الخزرجِ منَ الأنصارِ، شهدَ العقبةَ وبدرًا، وأولُ من كتبَ للرسولِ ﷺ بعدَ قدومِهِ للمدينةِ، وكان سَيِّدَ القُرَّاءِ، وأحدَ كُتَّابِ الوحيِ، قالَ عنه الرسولُ ﷺ: «**أقرؤُهُم لكتابِ اللهِ أُبيُّ بنُ كعبٍ**»[2].

وروىٰ أنسُ بنُ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأُبيِّ بن كعبٍ: «**إنَّ الله أمرني أن أقرأَ عليكَ**: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾» قال: وسمَّاني لك؟ قال: «**نعمْ**»؛ فبكَىٰ[3].

تُوفِّيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في خلافةِ عمرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) الإصابة لابن حجر (٢/ ٣٣٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٥/ ٦٦٥)، وابن ماجه (١/ ٦٨).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ١٣٠).

وروىٰ عنه أبو العاليةِ الرياحيُّ نسخةً كبيرةً في التفسيرِ، أخرج منها ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ كثيرًا، وأخرجَ منها الحاكمُ في المستدركِ والإمامُ أحمدُ في مسندِهِ(١).

ومن أشهرِ تلاميذِهِ: أبو العاليةِ الرياحيُّ، وزيدُ بنُ أسلمَ، ومحمدُ بنُ كعبٍ القرظيُّ، وابنه الطُّفَيْلُ بنُ أُبيٍّ بنِ كعبٍ.

حكمُ تفسيرِ الصحابيِّ:

تفسيرُ الصحابيِّ ينقسمُ إلىٰ قسمينِ:

١- إذا كانَ ممَّا ليسَ للرأيِ فيه مجالٌ كالأمورِ الغيبيةِ، وأسبابِ النزولِ ونحوِهَا، فلهُ حُكْمُ المرفوعِ يجبُ الأخذُ بهِ.

٢- وإذا كانَ غيرَ ذلكَ مما يرجعُ إلىٰ اجتهادِ الصحابيِّ، فهو موقوفٌ عليهِ، ما دامَ لم يسندْهُ إلىٰ الرسولِ ﷺ، وأوجبَ بعضُ العلماءِ الأخذَ بموقوفِ الصحابيِّ؛ لما شاهدوه من القرائنِ والأحوالِ التي اختصُّوا بها، وليستْ لغيرِهم(٢).

قالَ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وحينئذٍ إذا لم تجدِ التفسيرَ في القرآنِ، ولا في السنةِ، رجعتَ في ذلك إلىٰ أقوالِ الصحابةِ، فإنَّهم أدْرَىٰ بذلك؛ لمَا شاهدُوه من القرآنِ، والأحوال التي اختصُّوا بها، ولما لهم من الفهمِ التامِّ والعلمِ الصحيحِ، لا سيَّما علماؤُهم وكبراؤُهم)(٣).

---

(١) التفسير والمفسرون للذهبي (١/ ٩٣).

(٢) لمزيد بيان انظر كتابي: قول الصحابي في التفسير الأندلسي.

(٣) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص٩٥).

وقال الزركشيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يعدُّ أمهاتِ مآخذِ التفسيرِ: (الثَّانِي: الأخذُ بقولِ الصحابيِّ، فإنَّ تفسيرَهم عندهم بمنزلةِ المرفوعِ إلىٰ النبيِّ ﷺ كما قاله الحاكمُ فِي تفسيرِهِ)[1].

وقالَ في موضعٍ آخرَ: (ينظر في تفسيرِ الصحابيِّ، فإن فَسَّره من حيثُ اللغةِ فهمْ أهلُ اللسانِ، فلا شكَّ في اعتمادِهِم، وإنْ فسَّرَه بما شاهدَهُ من الأسبابِ والقرائنِ، فلا شكَّ فيهِ)[2].

المرحلةُ الثالثةُ: التفسيرُ في عهدِ التابعينَ رحمَهم اللهُ تعالىٰ:

لم يكن ثمةَ فارقٌ كبيرٌ بينَ منهجِ الصحابةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ومنهجِ التابعينَ، فقد تَلَقَّىٰ التابعون تفسيرَهم من الصحابةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كما أسلفْنَا.

وكان التابعون يَتَحرَّجون من التفسيرِ كما تَحَرَّج الصحابةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فهذا سعيدُ بنُ المسيَّبِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان إذا سُئلَ عن تفسيرِ آيةٍ من القرآنِ، سكتَ كأنْ لم يسمعْ[3].

وهذا الشعبيُّ يقولُ: «واللهِ ما منْ آيةٍ إلَّا وقد سأَلْتُ عنها، ولكنَّها الروايةُ عنِ اللهِ»[4].

وهذا القولُ منهم رحمهم الله تعالىٰ محمولٌ علىٰ تحرُّجِهم عن الكلامِ في التفسيرِ بما لا عِلْمَ لهم بهِ، فأمَّا من تَكَلَّمَ بما يعلمُ من ذلك لغةً وشرعًا، فلا حرجَ عليهِ[5].

---

(١) البرهان للزركشي (٢/ ١٥٧).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٧٢).

(٣) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص١١٢).

(٤) المرجع السابق (ص١١٣).

(٥) المرجع السابق (ص١١٤).

منهجُ التابعينَ في التفسيرِ:

يشتركُ التابعون رحمهم الله تعالىٰ معَ الصحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في أهمِّ أسسِ التفسيرِ، إلا أنَّهم نظرًا لتلقِّيهم التفسيرَ عن الصحابةِ واتساعِ الفتوحاتِ الإسلاميَّةِ جَدَّت أُسُسٌ أخرىٰ، فمنهجُ التابعين رحمهم الله تعالىٰ يقومُ علىٰ:

١- تفسيرِ القرآنِ بالقرآنِ، كما مرَّ في منهجِ الصحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

٢- تفسيرِ القرآنِ بالسنةِ النبويةِ، كما مرَّ -أيضًا- في منهجِ الصحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

٣- تفسيرِ القرآنِ بأقوالِ الصحابةِ، فإنَّ التابعين رحمهم الله تعالىٰ كانوا يرجعون إلىٰ تفسيرِ الصحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ويُقدمونه علىٰ أقوالِهم، وهمُ الذين تلقَّوا التفسيرَ عن الصحابةِ، وعرضُوه عليهِمْ.

كما قالَ مجاهدُ بنُ جبيرٍ: «عرضْتُ المصحفَ علىٰ ابنِ عباسٍ ثلاثَ عرضاتٍ من فاتحتِهِ إلىٰ خاتمتِهِ، أوقفُهُ عندَ كُلِّ آيةٍ منه، وأسألُهُ عنها»[1].

٤- الفهمِ والاجتهادِ، فإنْ لَمْ يجدِ التابعون التفسيرَ في القرآنِ، ولا في السنةِ، ولا في أقوالِ الصحابةِ، اجتهدوا، فهم أهلٌ للاجتهادِ، وهم الذين يعلمون لغةَ العربِ ومناحيَهم في القولِ، وقد تلقَّوا التفسيرَ عن الصحابةِ، وسمعوا منهم ما لم يسمعْه غيرُهم، فحُقَّ لهم أن يجتهدوا بعدَ ذلك.

٥- **أقوالِ أهلِ الكتابِ من اليهودِ والنصارىٰ:**

وذلك أنَّ القرآنَ الكريمَ يذكرُ قصصَ الأنبياءِ السابقينَ والأممِ الماضيةِ ذكرًا موجزًا، ولم يتعرضْ لتفاصيلِ هذه الأحداثِ والقصصِ، والنفوسُ تميلُ

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص١٠٢).

إلىٰ الاستيفاءِ والاستقصاءِ، فلما اتسعتِ الفتوحاتُ الإسلاميةُ، ودخلَ في الإسلامِ أممٌ من أهلِ الكتابِ الذين يعرفون تفاصيلَ هذه القصصِ من التوراةِ والإنجيلِ، صاروا يروون هذا للنَّاسِ، وصارَ الناسُ يُقبلون علىٰ سماعِها؛ حُبًّا لسماعِ تفاصيلِ القصصِ والأخبارِ القرآنيَّةِ، فدخلَ في التفسيرِ طائفةٌ من هذه الأخبارِ التي تُعْرَفُ بالإسرائيليَّاتِ.

وأكثرُ من رُويتْ عنه الإسرائيلياتُ: عبدُ اللهِ بنُ سلامٍ، وكعبُ الأحبارِ، ووهبُ بنُ مُنبِّهٍ، وعبدُ الملكِ بنُ جريجٍ.

مزايا تفسيرِ التابعينَ رحمهم الله تعالى:

ويتميزُ تفسيرُ التابعين رحمهم الله تعالىٰ بمزايا عديدةٍ، منها:

١- دخولُ الإسرائيليَّاتِ في التفسيرِ.

٢- لاتساعِ الفتوحاتِ الإسلاميَّةِ، ودخولِ كثيرٍ منَ العجمِ في الإسلامِ؛ زادتِ الحاجةُ إلىٰ كثيرٍ منَ الآياتِ التي لم يتناولْهَا الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لظهورِ معناها عندَهم، فزادَ التابعونَ تفسيرَ ما احتاجَ الناسُ إلىٰ تفسيرِهِ، فأتمُّوا التفسيرَ، وشملَ القرآنَ كلَّهُ.

٣- ظلَّ التفسيرُ في هذا العهدِ محتفظًا بطابعِ التَّلَقِّي والروايةِ، وإن كانت هذه الروايةُ ذاتَ صِبْغَةٍ خاصَّةٍ؛ ذلك أنَّ أهلَ كلِّ مصرَ يعنون بشكلٍ خاصٍّ بالتلقِّي والروايةِ عن إمامِ مِصرِهِم، فالمكِّيُّون عن ابنِ عباسٍ، والمدنيون عن أُبَيٍّ، والعراقيُّون عن ابنِ مسعودٍ[1].

(١) انظر: التفسير والمفسرون للذهبي (١/ ١٣١).

٤- كثرةُ الخلافاتِ التفسيريَّةِ، وزيادتُهَا عمَّا كانتْ عليهِ في عهدِ الصحابة، فهمْ قدْ تناولُوا ما اشتملَ عليهِ تفسيرُهم، وأضافُوا إليه آراءَهم حسبَ اجتهادِهم؛ ومن ثمَّ زادتِ الأقوالُ والتفسيراتُ في الآيةِ الواحدةِ.

٥- ظهرت نواةُ الخلافِ المذهبيِّ، فظهرتْ بعضُ الآراءِ التي تحملُ في طيَّاتِها بذورَ هذه المذاهبِ.

٦- كان التفسيرُ في ذلك العهدِ مرويًّا بإسنادِ كلِّ قولٍ إلىٰ صاحبِه، ونسبتِهِ إليه؛ حتَّىٰ تُعرَفَ الأقوالُ، ويُمَيَّزُ بينَ قويِّهَا وضعيفِهَا، وصحيحِها وسقيمِها.

أشهرُ المفسِّرينَ من التابعين:

وممَّن اشتهرَ بالتفسيرِ منَ التابعين:

مجاهدُ بنُ جبرٍ، وسعيدُ بنُ جبيرٍ، وعطاءٌ، وعكرمةُ، والحسنُ البصريُّ، وزيدُ بنُ أسلمَ، وقتادةُ بنُ دعامةَ السدوسيُّ، ومحمدُ بنُ كعبٍ القرظيُّ، وأبو العاليةِ الرياحيُّ، وعامرُ الشعبيُّ، وغيرُهم.

حكمُ تفسيرِ التابعيِّ:

اختلفَ العلماءُ في حكمِ الرجوعِ إلىٰ تفسيرِ التابعيِّ للآيةِ، إذا لم يَردْ تفسيرٌ لها عنِ الرسولِ ﷺ، ولا عنْ أحدٍ منْ أصحابِه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

فقالَتْ طائفةٌ منهمُ ابنُ عقيلٍ ورواية عنِ الإمامِ أحمدَ وشعبةَ: إنه لا يجبُ الأخذُ بتفسيرِ التابعيِّ؛ لأنَّهم:

١- ليسَ لهم سماعٌ من الرسولِ ﷺ، فلا يُمكنُ أنْ يُحْمَلَ تفسيرُهم علىٰ أنَّهم سمعُوهُ منَ الرسولِ ﷺ كالصحابةِ.

٢- أنَّهم لم يشاهدُوا القرائنَ والأحوالَ التي نَزَلَ عليها القرآنُ؛ فيجوزُ عليهم الخطأُ في فهمِ المرادِ، وظنُّ ما ليسَ بدليلٍ دليلًا.

٣- أنَّ عدالةَ التابعين غيرُ منصوصٍ عليها كما نُصَّ علىٰ عدالةِ الصحابيِّ، كما نُقِلَ عن أبي حنيفةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: ما جاءَ عن رسولِ اللهِ ﷺ فعلىٰ الرأسِ والعينِ، وما جاءَ عن أصحابِه فلا أترُكُه، وما جاءَ عنِ التابعين فهم رجالٌ اجتهدُوا، ونحنُ رجالٌ نجتهدُ(١).

وقالت طائفةٌ: وهم أكثرُ المفسِّرينَ، ورواية أخرىٰ عنِ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّهُ يؤخذُ بقولِ التابعين في التفسيرِ، إذا لم نجدْ تفسيرَها في السنةِ، ولا في أقوالِ الصحابةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ لأنَّهم تلقوا التفسيرَ عنِ الصحابةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وحضروا مجالسَهم، ونَهَلُوا من علمِهم، وسمعوا منهم ما لم يسمعْهُ غيرُهم، فقد عَرَضَ مجاهدٌ المصحفَ علىٰ ابنِ عباسٍ ثلاثَ مراتٍ يسألُه عن كلِّ آيةٍ - كما مَرَّ - وقتادةُ بنُ دعامةَ يقولُ: «ما في القرآنِ آيةٌ إلَّا وقد سمعْتُ فيها شيئًا»(٢).

وقالَ الشعبيُّ: (واللهِ ما منْ آيةٍ إلَّا وقدْ سألْتُ عنْهَا)(٣).

والرأيُ الراجحُ: التفصيلُ، كما قالَ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإنْ أجمعوا علىٰ تفسيرٍ واحدٍ، وَجَبَ الأخذُ بهِ، ولا يُرتابُ في كونِه حجةً.

---

(١) فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثبوت لابن عبد الشكور (٢/ ١٨٨).

(٢) طبقات المفسرين للداودي (٢/ ٤٣).

(٣) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص١١٣).

وإن اختلفوا فلا يكون قولُ بعضِهم حجةً علىٰ بعضٍ، ولا علىٰ مَنْ بعدَهم، ويُرْجَعُ في ذلك إلىٰ لغةِ القرآنِ، أوِ السنةِ، أو عمومِ لغةِ العربِ، أو أقوالِ الصحابةِ في ذلك[1].

(قلْتُ): وهذا ممَّا لا خلافَ فيه، وإنما الخلافُ فيما إذا وردَ التفسيرُ عنْ تابعيٍّ، ولم يُعْرَفْ له مخالفٌ من التابعين، فهذا ممَّا ينبغي الأخذُ به وتقديمُه علىٰ غيرِهِ؛ لما لهم من فضلٍ ومزيةٍ علىٰ مَنْ بعدَهم في العلمِ.

المرحلةُ الرابعةُ: التفسيرُ في عهدِ التدوينِ:

قلْنَا: إنَّ التفسيرَ في المراحلِ السابقةِ كانَ بالروايةِ والتلقينِ، وإن كان هناك تدوينٌ فهو تدوينٌ قليلٌ تطغىٰ عليه الروايةُ، وتستأثرُ بالصبغةِ العامةِ للمراحلِ المذكورةِ.

وقدْ بدأَ عصرُ التدوينِ في أواخرِ القرنِ الأولِ الهجريِّ، حيثُ دُوِّنَ الحديثُ النبويُّ الشريفُ بمختلفِ موضوعاتِهِ وأبوابِهِ، ونستطيعُ أن نقولَ: إنَّ تدوينَ التفسيرِ مَرَّ بمراحلَ، هيَ:

المرحلةُ الأولىٰ:

دُوِّن فيها التفسيرُ علىٰ أنَّه بابٌ منْ أبوابِ الحديثِ كبابِ الطهارةِ وبابِ الصلاةِ وبابِ الزكاةِ وبابِ الحجِّ وغيرِهَا، ولم يُفرَدْ للتفسيرِ تأليفٌ خاصٌّ لا يتناولُ إلا التفسيرَ سورةً سورةً وآيةً آيةً منْ أولِ القرآنِ إلىٰ آخرِه.

وممَّنْ دوَّنَ التفسيرَ في هذه المرحلةِ علىٰ أنَّهُ بابٌ منْ أبوابِ الحديثِ:

- يزيدُ بنُ هارونَ السلميُّ (ت: ١١٧هـ).

---

(١) المصدر السابق (ص١٠٥).

- شعبةُ بنُ الحجاجِ (ت: ١٦٠هـ).
- وكيعُ بنُ الجرَّاحِ (ت: ١٩٧هـ).
- عبدُ بنُ حميدٍ (ت: ٢٤٩هـ).

وغيرُ هؤلاءِ.

وتتميزُ هذه المرحلةُ بمزايا، منها:

١- كانَ لهم عنايةٌ خاصةٌ بالإسنادِ.

٢- لم يكنْ جمعُهم للتفسيرِ مستقلًّا، بل علىٰ أنه بابٌ منْ أبوابِ الحديثِ.

٣- لم يقتصرْ علىٰ التفسيرِ المرفوعِ للرسولِ ﷺ، بلِ اشتملَ علىٰ تفسيرِ الصحابيِّ والتابعيِّ.

المرحلةُ الثانيةُ:

أصبحَ التفسيرُ في هذه المرحلةِ علمًا مستقلًّا قائمًا بنفسِهِ شاملًا لآياتِ القرآنِ الكريمِ وسورِهِ مُرَتَّبًا حسبَ ترتيبِ المصحفِ.

وقد نَصَّ ابنُ تيميةَ[١] وابنُ خِلِّكَان[٢] علىٰ أن أوَّلَ من صَنَّفَ في التفسيرِ عبدُ الملكِ بنُ جريجٍ (٨٠-١٤٠هـ).

وأشهرُ من ألَّفَ في هذه المرحلةِ:

- ابنُ ماجهْ (ت: ٢٧٣هـ).
- ابنُ جريرٍ الطبريُّ (ت: ٣١٠هـ).

---

(١) مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٢٠/ ٣٢٢).

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان (٢/ ٣٣٨).

- أبو بكرٍ المنذرُ النيسابوريُّ (تـ: ٣١٨هـ).
- ابنُ أبِي حاتمٍ (تـ: ٣٢٧هـ).
- ابنُ حبانَ (تـ: ٣٦٩هـ).
- الحاكمُ (تـ: ٤٠٥هـ).
- ابنُ مَرْدَوَيْه (تـ: ٤١٠هـ).

وغيرُ هؤلاء، ويتميزُ التدوينُ في تلك المرحلةِ بـ:

١- أنَّ ما دُوِّنَ فيها كان بالتفسيرِ المأثورِ عنِ الرسولِ ﷺ وعنْ أصحابِهِ وتابعِيهِم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

٢- كانَ التفسيرُ في تلك المرحلةِ بالإسنادِ المتصلِ إلىٰ صاحبِ التفسيرِ المرويِّ عنه.

٣- لم تكنْ لهم عنايةٌ بالنقدِ وتحرِّي الصحةِ في روايةِ الأحاديثِ في التفسيرِ، بل إنَّ بعضَهم ذكرَ ما رُوي في كلِّ آيةٍ من صحيحٍ وسقيمٍ، ولمْ يتحرَّ الصحةَ كابنِ جريج -مثلًا- [1]، ويرجعُ السببُ في ذلكَ إلىٰ ذكرِهم للإسنادِ، فهمْ يكتفونَ بذكرِ الإسنادِ عن بيانِ درجةِ المرويِّ علىٰ حدِّ قولِ القائلِ: من أسندَ فقد أبرأَ ذمتَهُ.

٤- اتسعَتْ روايةُ الإسرائيليَّاتِ، فدُوِّنَ الكثيرُ منها ضِمْنَ التفسيرِ.

---

(١) الإتقان للسيوطي (٢/ ١٨٨).

المرحلةُ الثالثةُ:

كانت تلك المرحلةُ منعطفًا خطيرًا في تاريخِ التفسيرِ، بدأتْ حين اتجهَ بعضُ المفسرينَ إلىٰ اختصارِ الأسانيدِ، ونقلُوا الآثارَ المرويةَ عن السلفِ دونَ أن ينسبُوهَا إلىٰ قائليهَا، فاختلطَ الصحيحُ بالضعيفِ، وكانتْ تلكَ الهفوةُ منْ أخطرِ الهفواتِ وأوسعِ الفجواتِ لنفوذِ الأعداءِ إلىٰ الدينِ؛ ليَضعُوا فيه ما لا يرتضِيه، ويُنَحِّلُوه ما ليسَ من مبادئِه، لولَا أنَّ اللهَ هَيَّأ لهذا الأمرِ من علماءِ الإسلامِ مَن كشفَ زيفَ الزائفينَ ودَسَّ المُغرضينَ، ومَيَّزَ بين الصحيحِ والسقيمِ، وحفظَ اللهُ تعالىٰ لهذهِ الأمةِ هذا الدينَ.

كما ازدادَ في هذهِ المرحلةِ القولُ في التفسيرِ بالرأيِ المحمودِ منه والمذمومِ، وتجرأُوا علىٰ القولِ في القرآنِ بغيرِ علمٍ، وحرصَ بعضُهم علىٰ الإكثارِ من روايةِ الأقوالِ في تفسيرِ الآيةِ الواحدةِ، فصارَ كلُّ مَن يسنحُ له قولٌ يُوردُه من غيرِ أنْ يخطرَ ببالِهِ شيءٌ يَعتَمدُ عليه، فيأتِي مَنْ بَعْدَه، فيظنُّ أنَّ لِمَا أوردَ أصلًا غيرَ مُلتَفِتٍ لصحةٍ ولا باحثًا عنْ سندٍ[1].

وتطورَتْ كثيرًا روايةُ الإسرائيليَّاتِ، وتوسعتْ في استقصاءِ الأخبارِ الإسرائيليةِ، والخوضِ فيما لا فائدةَ في معرفتِه، واشتغلوا بهذا عن البحثِ الجَادِّ الأسمىٰ في أمورِ الدينِ.

المرحلةُ الرابعةُ:

وهذه نتيجةٌ حتميَّةٌ للمرحلةِ السابقةِ، فقد انفتحَ بابُ التفسيرِ علىٰ مصراعَيْهِ، فدخلَ منه الغثُّ والسمينُ، والصحيحُ والعليلُ، ولم يَزلْ مفتوحًا إلىٰ يومِنَا هذا، فبعد

(١) الإتقان للسيوطي (٢/ ١٩٠).

أن كانَ التفسيرُ يعتمدُ علىٰ النقلِ عنِ الرسولِ ﷺ وأصحابِه والتابعين، رأيناهُ في تلك المرحلةِ يعتمدُ علىٰ التفسيرِ بالرأيِ؛ وذلك نتيجة لنشأةِ كثيرٍ من الفرقِ والمِلَلِ والمذاهبِ في الإسلامِ، فأصبحَ أصحابُ كلِّ مذهبٍ يتجهون إلىٰ آياتِ القرآنِ، ويفسِّرُونها حسبَ ما يوافقُ مذاهبَهم ومعتقداتِهم، كما اعتنىٰ أربابُ العلومِ بما يوافقُ علومَهم، فكان كلُّ مَنْ بَرَعَ في علمٍ من العلومِ غَلَبَ ذلك علىٰ تفسيرِه، فالفقيهُ يكادُ يسردُ فيه الفقهَ، وربما استطردَ إلىٰ إقامةِ أدلَّةِ الفروعِ والردِّ علىٰ المخالفين، كالقرطبيِّ والجصَّاصِ، والإخباريُّ ليس له هَمٌّ إلا سَرْدُ القصصِ واستيفاؤُها... كالثعلبيِّ، والنحويُّ ليس له هَمٌّ إلا الإعرابُ وتكثيرُ الأوجهِ المحتملةِ فيه؛ كالزجاجِ والواحديِّ وأبي حيانَ... وصاحبُ العلومِ العقليةِ ملأً تفسيرَهُ بأقوالِ الحُكماءِ والفلاسفةِ وشبهِهم والرَّدِّ عليهم كالفخرِ الرازيِّ[1].

وهكذا نرىٰ كُلَّ صاحبِ فنٍّ أو مذهبٍ يُفسرُ القرآنَ بما يتناسبُ مع فنِّه، أوْ يوافقُ مشربَهُ، أو يشهدُ لمذهبِه، ولو كانَ بعيدًا كُلَّ البعدِ عن المقصدِ الذي نَزَلَ من أجلِه القرآنُ[2].

تلكم أهمُّ المراحلِ التي مَرَّ بها تدوينُ التفسيرِ، لكن ينبغي أن نُدركَ أنَّ تتابعَ هذه المراحلِ لا يعني أنَّ كُلَّ مرحلةٍ منفصلةٌ انفصالًا تامًّا عن المرحلةِ السابقةِ لها أو التاليةِ، بل ظلتْ كلُّ مرحلةٍ موجودةً في المرحلةِ، أو المراحلِ التاليةِ لها، وقد توجدُ لها نواةٌ أو بذورٌ في المرحلةِ السابقةِ لها أيضًا.

---

(١) الإتقان للسيوطي (٢/ ١٩٠).

(٢) انظر مناهل العرفان للزرقاني (١/ ٥٠١).

أهمُّ المؤلفاتِ في عصرِ التدوينِ:

ليسَ منَ السهلِ ذكرُ المؤلفاتِ في عصرِ التدوينِ الذي امتدَّ من نهايةِ القرنِ الأولِ وبدايةِ القرنِ الثاني إلىٰ عصرِنا الحاضرِ، فضلًا عنِ استقصاءِ ذلك.

وإذا كانَ الأمرُ كذلك، فسنذكرُ أهمَّ المؤلَّفاتِ إجمالًا:

فمنْ أهمِّ المؤلفاتِ في التفسيرِ بالمأثورِ:

١- جامعُ البيانِ في تفسيرِ القرآنِ المعروفُ بـ(تفسيرِ الطبريِّ).

٢- بحرُ العلومِ لأبي الليثِ السَّمَرْقَنْدِيِّ.

٣- الكشفُ والبيانُ عن تفسيرِ القرآنِ للثعلبيِّ.

٤- معالمُ التنزيلِ للبغويِّ.

٥- المحررُ الوجيزُ في تفسيرِ الكتابِ العزيزِ لابنِ عطيةَ.

٦- الدرُّ المنثورُ في التفسيرِ بالمأثورِ للسيوطيِّ.

٧- تفسيرُ القرآنِ العظيمِ المعروفُ بـ(تفسيرِ ابنِ كثيرٍ).

٨- الجواهرُ الحسانُ في تفسيرِ القرآنِ للثعالبيِّ.

٩- فتحُ القديرِ للشوكانيِّ.

١٠-أضواءُ البيانِ في إيضاحِ القرآنِ بالقرآنِ للشنقيطيِّ.

ومنْ أهمِّ المؤلفاتِ في التفسيرِ بالرأيِ:

١- الكشافُ للزمخشريِّ.

٢- مفاتيحُ الغيبِ للرازيِّ.

٣- مداركُ التنزيلِ وحقائقُ التأويلِ للنسفيِّ.

٤- لُبَابُ التأويلِ في معاني التنزيلِ للخازنِ.

٥- البحرُ المحيطُ لأبي حيانَ.

٦- أنوارُ التنزيلِ وأسرارُ التأويلِ للبيضاويِّ.

٧- تفسيرُ الجلالين لجلالِ الدينِ المحليِّ وجلالِ الدينِ السيوطيِّ.

٨- إرشادُ العقلِ السليمِ إلىٰ مزايا الكتابِ الكريمِ لأبي السعودِ.

٩- روحُ المعاني في تفسيرِ القرآنِ العظيمِ والسبعِ المثاني للألوسيِّ.

١٠-تفسيرُ المنارِ لمحمدِ رشيدِ رضا.

اختلاف المفسّرين وأسبابه

كانَ الصحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ يفهمونَ القرآنَ الكريمَ بمقتضىٰ السليقةِ واللسانِ العربيِّ، وإذا أشكلَ عليهم معنىٰ، سألُوا الرسولَ ﷺ، فبيَّنَه لهم، وكانوا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ يجتهدونَ في استنباطِ معاني ودلالاتِ بعضِ الآياتِ القرآنيةِ، ويتفاوتون في ذلك نَتِيجَةَ تفاوتِهم في معرفةِ أسبابِ النزولِ، وما أحاطَ بالآياتِ من أحداثٍ ومُلابساتٍ، فضلًا عن تفاوتِ القُدُراتِ العقليةِ، شأنُهم شأنُ البشرِ؛ ولذا فقدْ كانَ يقعُ بينهم اختلافٌ في التفسيرِ، إلَّا أنَّ هذا الاختلافَ كانَ قليلًا جدًّا بين الصحابةِ؛ لأمورٍ، منها:

١- وجودُ الرسولِ ﷺ بينَهم، ورجوعُهم إليهِ إذا وُجِدَ بينَهم خلافٌ، فقد كان يجلُوه لهم؛ حتَّىٰ لا يبقَىٰ له أثرٌ.

٢- أنَّ الرسولَ ﷺ كان ينهاهم عمَّا يؤدِّي إلىٰ الاختلافِ في القرآنِ؛ كما روىٰ عمرُو بنُ شعيبٍ، عنْ أبيهِ، عن جدِّهِ: أن نفرًا كانوا جلوسًا ببابِ النبيِّ ﷺ فقال بعضُهم: ألم يقلِ اللهُ كذا وكذا؟ وقال بعضُهم: ألم يقلِ اللهُ كذا وكذا؟ فسمعَ ذلك رسولُ اللهِ ﷺ، فخرجَ، فكأنما فُقِئَ في وجهِهِ حبُّ الرُّمان، فقالَ: «**أبهذا أمِرْتُم؟ أو بهذا بُعِثْتم أن تضربوا كتابَ اللهِ بعضَهُ ببعضٍ؟ إنَّما ضلَّت الأُممُ قبلَكم في مثلِ هذا، إنكم لستم مما ههنا في شيءٍ، انظروا الذي أمِرْتُم به، فاعملوا به، والذي نُهيتُم عنه، فانتهوا عنه**»[(١)].

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٩٦).

٣- سعةُ علمِ الصحابةِ الشرعيِّ، ومعرفتُهم لِلُّغَةِ العربيةِ وأساليبِها ومعانيها؛ مما يَسَّرَ لهم معرفةَ كثيرٍ منَ الآياتِ بمقتضَىٰ اللسانِ العربيِّ.

٤- تأثيرُ العَصْرِ عليهم، فإنَّ للعصرِ تأثيرَه علىٰ أبنائِه، ومنَ المعلومِ أنَّ عصرَ الصحابةِ هو خيرُ العصورِ؛ ولذا قالَ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كانَ النزاعُ بين الصحابةِ في تفسيرِ القرآنِ قليلًا جدًّا، وهوَ وإن كان في التابعينَ أكثرَ منهُ في الصحابةِ، فهوَ قليلٌ بالنسبةِ إلىٰ ما بعدَهم، وكُلَّمَا كانَ العصرُ أشرفَ، كانَ الاجتماعُ والائتلافُ والعلمُ والبيانُ فيه أكثرَ)[1].

ولهذا نرىٰ الاختلافَ يزدادُ والرقعةَ تتسعُ كلَّما امتدَّ الزمانُ.

ومعَ قلةِ الاختلافِ بينَ الصحابةِ في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ، فإنَّ أغلبَهُ يرجعُ إلىٰ اختلافِ التنوُّعِ، لا إلىٰ اختلافِ التضادِّ، وهو أيسرُ أنواعِ الاختلافِ.

أنواعُ اختلافِ التنوُّعِ:

ونستطيعُ أنْ نُرْجِعَ اختلافَ السلفِ في التفسيرِ إلىٰ أنواعٍ معدودةٍ، منها:

الأول: أنْ يُعبِّرَ كُلُّ واحدٍ منَ المفسِّرين عنِ المعنىٰ المرادِ بعبارةٍ غيرِ عبارةِ صاحبِهِ، تدلُّ علىٰ معنًىٰ في المُسَمَّىٰ غير المعنىٰ الآخرِ معَ اتحادِ المُسَمَّىٰ.

ومثالُ ذلكَ: تفسيرُ (الصراط المستقيم)، فقدْ قالَ بعضُهم: هو القرآنُ، وقيلَ: الإسلامُ، وقيلَ: هو السنةُ والجماعةُ، وقيلَ: العبوديةُ، وقيلَ: طاعةُ اللهِ ورسولِهِ.

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص٣٧).

فهذه الأقوالُ كلُّها تدلُّ علىٰ ذاتٍ واحدةٍ، لكنْ وصفَها كلٌّ منهم بصفةٍ من صفاتِها[1].

الثاني: أنْ يذكرَ كلُّ مُفسِّرٍ من الاسمِ العامِّ بعضَ أنواعِهِ علىٰ سبيلِ التمثيلِ، وتنبيه المستمعِ علىٰ النوعِ، لا علىٰ سبيلِ الحَدِّ المطابقِ للمحدودِ في عمومِهِ وخصوصِهِ.

ومثالُ ذلك: ما نُقِلَ في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

فمنَ المفسرين مَنْ قالَ: السابقُ الذي يُصلِّي في أوَّلِ الوقتِ، والمقتصدُ الذي يصلي في أثنائِهِ، والظالمُ لنفسِهِ الذي يؤخرُ العصرَ إلىٰ الاصفرارِ.

ومنهم مَنْ قالَ: السابقُ والمقتصدُ والظالمُ قد ذكرَهم في آخرِ سورةِ البقرةِ، فإنَّهُ ذكرَ المحسنَ بالصدقةِ، والظالمَ بأكلِ الرِّبَا، والعادلَ بالبيعِ.

ومنهم مَنْ قالَ: السابقُ المحسنُ بأداءِ المستحبَّاتِ مع الواجباتِ، والظالمُ آكلُ الرِّبَا أو مانعُ الزكاةِ، والمقتصدُ الذي يؤدِّي الزكاةَ المفروضةَ ولا يأكلُ الرِّبَا، وأمثال هذه الأقاويلِ[2].

فكلُّ قولٍ من هذهِ الأقوالِ إنما يذكرُ نوعًا ممَّا يتناولُهُ نَصُّ الآيةِ؛ لتعريفِ المستمعِ وتنبيهِهِ علىٰ نظائرِهِ، ولا يُضادُّ ما ذكرَهُ غيرُهُ.

الثالثُ: ما يكونُ فيه اللفظُ محتملًا للأمرينِ:

ومثالُهُ: لفظُ (قَسْوَرَة) فإنهُ يُرادُ بها الرَّامي، ويُرادُ بها الأسدُ.

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص٤١-٤٣).

(٢) المصدر السابق (ص٤٣-٤٤).

ولفظُ (عَسْعَسَ) يُرادُ به إقبالُ الليلِ وإدبارُهُ.

ولفظُ (القَرْء) يُرادُ به الحيضُ والطهرُ.

الرابعُ: أن يُعبِّرُوا عنِ المعانِي بألفاظٍ متقاربةٍ.

ومثالُهُ أنْ يفسرَ أحدُهُمْ قولَهُ تعالَىٰ: ﴿أَن تُبْسَلَ﴾ [الأنعام: ٧٠][1] بـ(تُحْبَسَ)، ويقولُ الآخرُ: (تُرْتَهَنُ)، ونحو ذلك.

وكلُّ هذه الأنواعِ منَ اختلافِ التنوعِ، وليسَتْ منَ اختلافِ التضادِّ، وهوَ اختلافٌ لا ضررَ فيهِ.

قالَ الزركشيُّ: (يكثرُ في معنَىٰ الآيةِ أقوالُهُم واختلافُهم، ويحكِيهِ المصنفون للتفسيرِ بعباراتٍ متباينةِ الألفاظِ، ويظنُّ مَن لا فهمَ عندَهُ أنَّ في ذلكَ اختلافًا فيحكيه أقوالًا، وليسَ كذلكَ، بلْ يكونُ كلُّ واحدٍ منهم ذكرَ مَعْنًىٰ ظهرَ منَ الآيةِ، وإنَّما اقتصرَ عليه؛ لأنَّه أظهرُ عندَ ذلك القائلِ، أو لكونِهِ أليقَ بحالِ السائلِ، وقد يكونُ بعضُهم يُخبرُ عنِ الشيءِ بلازمِهِ ونظيرِهِ، والآخرُ بمقصودِهِ وثمرتِهِ، والكلُّ يَؤُولُ إلىٰ مَعْنىً واحدٍ غالبًا، والمرادُ الجميعُ، فَلْيُتَفَطَّنْ لذلكَ، ولا يُفهمْ منَ اختلافِ العباراتِ اختلافُ المراداتِ كما قيلَ:

عباراتُنَا شتَّىٰ وحسنُك واحدٌ ... وكلٌّ إلىٰ ذاكَ الجمالِ يُشِيرُ[2]

---

(١) من قوله تعالىٰ: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام:٧٠].

(٢) البرهان للزركشي (٢/ ١٥٩-١٦٠).

أسبابُ الاختلافِ:

ولاختلافِ السلفِ في التفسيرِ أسبابٌ كثيرةٌ[1]، منها:

أولًا: أنْ يكونَ في الآيةِ أكثرُ من قراءةٍ، فيفسرَ كلٌّ منهم الآيةَ على حسبِ قراءةٍ مخصوصةٍ.

مثالُ ذلكَ: ما أخرجَهُ ابنُ جريرٍ الطبريُّ[2]، عن مجاهدٍ في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجر: ١٤، ١٥]، أنَّ معنىٰ (سُكِّرَت): سُدَّت.

ثمَّ أخرجَ عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قالَ: سُكرَتْ بمعنىٰ: أُخِذَت وسُحِرَت[3].

ثمَّ أوردَ قولَ قتادةَ[4]: من قرأَ (سُكِّرَت) مُشَدَّدَةً يعني: سُدَّتْ، ومن قرأَ (سُكِرَت)[5] مخففةً فإنه يعني: سُحِرَت.

ومثالُهُ أيضًا: ما أخرجَهُ ابنُ جريرٍ الطبريُّ[6]، عنِ الحسنِ في تفسيرِ قولِهِ تعالَىٰ: ﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ﴾ [إبراهيم: ٥٠] أنَّ القطران الذي تُهْنَأ به الإبلُ، وروىٰ

---

(١) انظر كتاب التسهيل لعلوم التنزيل: وهو تفسير ابن جزي (١/ ١٥)، وللدكتور سعد الفنيسان كتاب: اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، وهو أطروحته للماجستير (مطبوع).

(٢) تفسير الطبري (١٤/ ٩).

(٣) تفسير الطبري (١٤/ ١٠).

(٤) المرجع السابق (١٤/ ١٠).

(٥) قرأ ابن كثير (سُكِرَت) بالتخفيف، وشَدَّده الباقون، انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي (٢/ ٣٠).

(٦) تفسير الطبري (١٣/ ١٦٨).

عنِ ابنِ عباسٍ وغيرِهِ[1]: «أنَّه النحاسُ المُذَابُ»، فمنْ قرأَ: (قَطِرَان) قالَ بالتفسير الأول، ومن قرأَ: (قَطْرآن)[2] قال بالتفسير الثاني، فالاختلاف يرجع إلىٰ الاختلاف في القراءة.

ومثالُهُ أيضًا: الاختلافُ الواردُ عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قولِهِ تعالىٰ: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] هلْ هو الجماعُ، أو اللمسُ باليدِ؟ فقد روىٰ ابنُ جريرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عنِ ابنِ عباسٍ: «أنهُ الجماعُ»[3]، وروىٰ عنْ غيرِهِ أنهُ اللمسُ باليدِ[4]، فمنْ قرأَ: (لامستم) قالَ: إنَّهُ الجماعُ، ومنْ قرأَ: (لمستم)[5] قالَ: إنَّه اللمسُ باليدِ.

ثانيًا: ومنْ أسبابِ اختلافِ المفسرين: الاختلافُ في وجوهِ الإعرابِ، ولا شكَّ أنَّ للإعرابِ تأثيرَهُ في المعنىٰ، فليسَ بينَ الفاعلِ والمفعولِ به مثلًا إلَّا الضبطُ بالشكلِ، ويكفرُ من لَحَن مُتعمدًا في قولِهِ تعالىٰ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [سورة التوبة، الآية:٣] لو قرأَهَا بكسرِ اللامِ منْ (رسوله)، وكذا قولُهُ تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [سورة الحشر، الآية:٢٤] لو قرأها بفتحِ الواوِ من (المصور)،

---

(١) تفسير الطبري (١٣/ ١٦٨).

(٢) قال ابن جرير (١٣/ ١٦٨): (وبهذه القراءةِ -أعني- بفتحِ القافِ وكسرِ الظاءِ وتصييرِ ذلك كلِّه كلمةً واحدةً، قرأ ذلك جميعُ قُرَّاء الأمصارِ، وبها نقرأُ لإجماعِ الحجةِ من القراءِ عليه، وقد روي عن بعضِ المتقدمينَ أنه كانَ يقرأُ ذلك (من قَطْرٍ آنٍ)، بفتحِ القافِ وتسكينِ الطاءِ وتنوينِ الراءِ، وتصييرِ (آنٍ) من نعتِه).

(٣) تفسير الطبري (٨/ ٣٨٩).

(٤) المرجع السابق (٨/ ٣٩٤).

(٥) قرأَ حمزةُ والكسائيُّ: (أو لمستم) بغيرِ ألفٍ، وقرأَ الباقون: (أو لامستم) بالألفِ.
انظرِ: الكشفَ عنْ وجوهِ القراءاتِ السبعِ لمكيِّ بنِ أبي طالبٍ (١/ ٣٩١-٣٩٢).

وها أنت ترىٰ أنه ليس بين الكفر والإيمان إلا حركةٌ واحدةٌ، كلُّ هذَا يدلُّ علىٰ ما للإعرابِ من تأثيرٍ في المعانِي.

ومثالُ الاختلافِ في الإعرابِ، اختلافُهُم في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [سورة آل عمران، الآية:٧]، فقد اختلفُوا في (والراسخونَ) فقيلَ: عطفُ نَسَقٍ علىٰ اسمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقيلَ: هم مرفوعون بالابتداءِ، والخبرُ في قولِه تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[1].

ثالثًا: وقدْ يكونُ سببُهُ الاختلافَ في المرادِ باللفظِ؛ لاحتمالِهِ أكثرَ من معنًىٰ:

إما بسببِ الاشتراكِ اللغويِّ، بمعنىٰ أنَّ الكلمةَ بحكمِ وضعِها لغةً تُسْتَعْمَلُ لمعنيين مختلفين، فيُفسرُها أحدُ العلماءِ بأحدِ المعنيينِ، ويُفسرُها آخرُ بالمعنىٰ الثانِي، وكلا التفسيرين جائزٌ وصحيحٌ، ما لم يَقُمْ دليلٌ علىٰ أحدِ المعنيينِ، كلفظِ: (قسورة) الذي يُطْلَقُ علىٰ (الرامي) وعلىٰ (الأسد)، ولفظِ: (عسعس) الذي يُرادُ به إقبالُ الليلِ وإدبارُه، ولفظُ (الجون) يُطْلَقُ علىٰ الأسودِ وعلىٰ الأبيضِ، ولفظُ (النكاح) يُطْلَقُ علىٰ العَقدِ، ويُطْلَقُ علىٰ الوطءِ، ولفظُ (القَرْءِ) يُرادُ به الحيضُ، ويُرادُ به الطهرُ.

وكما يقعُ الاشتراكُ اللفظيُّ في الأسماءِ والأفعالِ، فإنهُ يقعُ في الحروفِ، كحرفِ (مِنْ) فإنهُ يأتي لابتداءِ الغايةِ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ الآية [الإسراء: ١]، وللتبعيضِ كقولِه تعالىٰ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وللسببيةِ كقوله تعالىٰ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، وللجنس كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

---

(١) المُكتفىٰ في الوقفِ والابتداءِ لأبي عمرو الداني (ص١٩٧).

ولمَّـا اسـتعملَ القـرآنُ الكـريمُ هـذه الألفـاظَ المشـتركةَ ونحوَهـا، كانـتْ سـببًا لاختلافِ العلماءِ في التفسيرِ.

وإمَّا لكونِهِ متواطئًا في الأصلِ، لكنَّ المرادَ به أحدُ النوعينِ أو أحدُ الشخصينِ، كالضـمائرِ في قولِـه تعـالىٰ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم: ٨، ٩]، وكأسـماءِ الجـنسِ مثـل: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ و﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ و﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ١ – ٣] ومـا أشـبهَ ذلـكَ، فمثلُ هـذا قـدْ يجـوزُ أنْ يُـرادَ بـه كُـلُّ المعـانِي التـي قالهـا السـلفُ، وقد لا يجوزُ ذلكَ(١).

رابعًا: ومنْ أسبابِ الاختلافِ: احتمالُ الإطلاقِ والتقييدِ في الآيةِ:

والمُطلقُ هو: ما دَلَّ علىٰ الماهيةِ بلا قيدٍ(٢).

والمُقَيَّدُ هو: ما دَلَّ علىٰ الماهيةِ بقيدٍ.

كالدمِ المقيدِ بالسفحِ في قولِه تعالَىٰ: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥].

ومنَ المعلومِ أنَّهُ يجبُ حَمْلُ المُطلقِ علىٰ المُقَيَّدِ إذا وُجِدَ دليلٌ يقتضي التقييدَ، ويقعُ الخلافُ بينَ السلفِ في هذا الدليلِ، فتراه طائفةٌ فيحملون المُطلقَ علىٰ المُقيدِ، ولا تراهُ أخرىٰ فيُبقُونَ المُطلقَ علىٰ إطلاقِهِ والمقيدَ علىٰ تقييدِهِ.

ومثالُ ذلكَ: عتقُ الرقبةِ في الكفاراتِ، فقد وردتْ مُقَيَّدَةً في كفارةِ القتلِ الخطإِ بالرقبـةِ (المؤمنـةِ) قـالَ تعـالَىٰ: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، ووردتْ مُطلقةً في كفارةِ الظهارِ، قالَ تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص٤٩-٥٠).

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٢ / ٣١).

يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مِّن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ﴾ [المجادلة: ٣]، ووردتْ مُطلقةً أيضًا في كفارةِ اليمينِ، قالَ تعالىٰ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ﴾ [المائدة: ٨٩]، فالرقبةُ في كفارةِ الظهارِ واليمينِ مُطلقةٌ تشملُ المؤمنةَ والكافرةَ، وفي كفارةِ القتلِ الخطإِ مُقيدةٌ بالإيمانِ، فقالتْ طائفةٌ بحملِ المطلقِ علىٰ المقيدِ، فلا تجزئُ عندهم الرقبةُ الكافرةُ في الظهارِ واليمينِ، بل لا بدَّ منْ رقبةٍ مؤمنةٍ كما هي في كفارةِ القتلِ الخطإِ.

وقالتْ طائفةٌ أخرَىٰ: لا يُحملُ المُطلقُ علىٰ المُقيَّدِ إلا بدليلٍ، ولا دليلَ هنا، فيبقَىٰ المطلقُ علىٰ إطلاقِهِ، فيجوزُ عتقُ الرقبةِ الكافرةِ فِي كفَّارةِ الظهارِ واليمينِ.

خامسًا: ومنْ أسبابِ الاختلافِ: العمومُ والخصوصُ.

والعامُّ: هو اللفظُ الواحدُ الدالُّ علىٰ مُسَمَّيينِ فأكثر في وقتٍ واحد[1]، ومثالُه: قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فلفظُ السارقِ وكذا السارقةُ عامٌّ يشملُ كُلَّ مَنْ سَرَقَ أوْ سَرقَتْ منْ غيرِ حصرٍ في عددٍ مُعينٍ ومنْ غيرِ تخصيصٍ.

والفرقُ بينَ العمومِ والاشتراكِ اللفظيِّ أنَّ المشتركَ لفظٌ واحدٌ يُطْلَقُ علىٰ مُسمَّيينِ فأكثر، إلا أنَّه ليس في وقتٍ واحدٍ، فالعينُ تُطْلَقُ علىٰ الباصرةِ والحسدِ وعينِ الماءِ، لكن هذا الإطلاق ليسَ في وقتٍ واحدٍ، فإمَّا يُرادُ بها هذا أو ذاك، أمَّا السارقُ فيطلقُ علىٰ أكثرِ من واحدٍ في وقتٍ واحدٍ.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ١٩٦).

والخاصُّ: هو اللفظُ الواحدُ الدالُّ علىٰ مفردٍ معينٍ، ومثالُهُ: لفظُ (المائة) في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾ [النور: ٢]، ولفظُ الثمانين في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤].

فهذه الأعدادُ تدلُّ علىٰ العددِ المعينِ الذي وُضِعَتْ لهُ، لا يشتركُ معها فيه معنًىٰ آخرُ.

ومن أمثلتِهِ أيضًا: الركوعُ والسجودُ المشار إليهما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ [سورة الحج، الآية:٧٧]، فإنَّ دلالةَ اللفظِ عليهما قطعيةٌ لا يَحْتَمِل معنًىٰ آخرَ غير المعنَىٰ المرادِ.

وقدْ يُستعملُ اللفظُ العامُّ محلَّ الخاصِّ حسبَ ما يقتضِيهِ الحالُ، كقولِهِ تعالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فالناسُ الأولىٰ عامَّةٌ، والمرادُ بها خاصٌّ وهو نُعيمُ بنُ مسعودٍ، والناسُ الثانيةُ عامةٌ، لكن المراد بها أبُو سفيانَ وأصحابُهُ.

والعمومُ والخصوصُ من أسبابِ الاختلافِ بين المفسرين، فقدْ يختلفون في عمومِ لفظٍ أو خصوصِهِ، كاختلافِهم في عمومِ أوْ خصوصِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فقيلَ: إنَّ لفظَ المشركاتِ عامٌّ يشملُ الوثنياتِ والكتابياتِ، وقيلَ: خاصٌّ بالوثنياتِ، وعلىٰ القولِ الأولِ فإنَّ قولَهُ تعالَىٰ: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥] مخصصٌ لهذه الآيةِ، وعندَ الآخرين غيرُ مخصصٍ؛ لأنَّه لا يشملُ الكتابياتِ أصلًا.

سادسًا: ومنْ أسبابِ اختلافِ المفسرين: الحقيقةُ والمجازُ:

والحقيقةُ هي اللفظُ المستعملُ فيما وُضِعَ لَه[1].

والمجازُ هو اللفظُ المستعملُ في غيرِ ما وُضِعَ له، علىٰ وجهٍ يصحُّ معَ قرينةٍ دالةٍ علىٰ عدمِ إرادةِ المعنىٰ الأصليِّ[2].

وقدْ وقعَ اختلافٌ بينَ العلماءِ في وقوعِ المجازِ، فقالتْ بوقوعِه طائفةٌ، وأنكرتْه أخرىٰ.

ومثالُه: اختلافُ العلماءِ في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ﴾ [النجم: ٤٣] فقد قالَ الحسنُ والكلبيُّ في تفسيرِها: (أضحكَ أهلَ الجنةِ في الجنةِ، وأبكىٰ أهلَ النارِ في النارِ).

وقالَ سهلُ بنُ عبدِ اللهِ: (أضحكَ المطيعينَ بالرحمةِ، وأبكىٰ العاصين بالسخطِ)[3].

وهذا التأويلُ وذاك بالمعنىٰ الحقيقيِّ للضحكِ والبكاءِ.

وقال الضحاكُ: (أضحكَ الأرضَ بالنباتِ، وأبكىٰ السماءَ بالمطرِ)[4]، وهذا تأويلٌ بالمعنىٰ المجازيِّ.

ومنه -أيضًا- فهمُ ذلكَ الصحابيِّ للخيطِ في قولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ [سورة البقرة، الآية:١٨٧] بمعناه الحقيقيِّ، حيثُ وضعَ

---

(١) إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني (ص٢١).

(٢) شرح العقيدة النسفية للتفتازاني (ص١٧١).

(٣) فتح القدير للشوكاني (٥/ ١١٦).

(٤) الموضع السابق.

عندَ رأسِهِ عقالين: أحدهما أبيض، والآخر أسود، حتَّىٰ بين له الرسولُ ﷺ أنَّ المرادَ بهما بياضُ النهارِ وسوادُ الليلِ.

ومنها ما وردَ في صحيحِ البخاريِّ في تفسيرِ قولِهِ تعالىٰ في وصفِ امرأةِ أبي لهبٍ: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، حيث روي عن مجاهدٍ قولُهُ: (حمالةَ الحطبِ: تمشِي بالنميمةِ)[1].

وقال سعيدُ بنُ جبيرٍ: (حمالة الخطايَا والذنوبِ)[2].

وهذان علىٰ المعنىٰ المجازيِّ.

وفسرَه بعضُهم بالمعنىٰ الحقيقيِّ لحملِ الحطبِ، فقيلَ: في النارِ، وقيلَ: إنَّها كانتْ تحملُ الغضَىٰ والشوكَ فتطرحُه في الليلِ علىٰ طريقِ النبيِّ ﷺ، كذا قالَ ابنُ زيدٍ والضحاكُ والربيعُ بنُ أنسٍ ومرةُ الهمدانيُّ[3].

سابعًا: ومنْ أسبابِ اختلافِ المفسرينَ: الإضمارُ والإظهارُ:

وبيانُ ذلكَ أنَّ المرادَ قد يكونُ ظاهرًا، لا لبْسَ فيه، ولا اختلافَ، كقولِهِ تعالَىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فإنَّ فاعلَ المجيءِ ظاهرٌ لا لبسَ فيه، وكذا فاعلُ التكليمِ.

ويختلفُ المفسرونَ أحيانًا في مرجعِ الضميرِ إذا كانَ الفاعلُ مضمرًا، نحو قولِهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم: ٨، ٩]، فقيلَ: هو جبريلُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وهو قولُ أمِّ المؤمنينَ عائشةَ وابنِ مسعودٍ وأبي ذرٍّ وأبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

---

(١) صحيح البخاري (٦ / ٩٥)، وهو قول قتادة السدي أيضًا، انظر: فتح القدير (٥ / ٥١٢).

(٢) فتح القدير للشوكاني (٥/ ٥١٢).

(٣) الموضع السابق.

وقيل: دنا الربُّ من محمدٍ ﷺ، وهو قولُ ابنِ عباسٍ وأنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[1].

ثامنًا: ومنْ أسبابِ اختلافِ المفسرين: النسخُ والإحكامُ:

ومنْ أمثلةِ الاختلافِ في القولِ بالنسخِ: اختلافُهم في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

فقد روىٰ جابرُ بنُ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما يدلُّ علىٰ أنَّها مُحكمةٌ، وأنَّ المرادَ أنها نزلتْ في اشتباهِ القبلةِ[2].

وروىٰ ابنُ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما يدلُّ علىٰ أنَّها محكمةٌ، وأنَّ المرادَ بها صلاةُ التطوعِ[3].

وعلىٰ كلا القولينِ فإنَّها محكمةٌ غيرُ منسوخةٍ، وهو -أيضًا- قولُ سعيدِ بنِ المسيَّبِ وعطاء والشعبيِّ والنخعيِّ[4].

ورُويَ عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّها منسوخةٌ؛ فقدْ روىٰ عطاءٌ عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: «أولُ ما نُسِخ منَ القرآنِ -فيما ذُكِرَ لنا واللهُ أعلمُ- شأنُ القِبلَةِ: قالَ:

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٢٦٦)، وانظر: تفسير الطبري (٢٧/ ٢٦).

(٢) روىٰ جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: بعثَ رسولُ اللهِ ﷺ سريةً كنتُ فيها، فأصابتنا ظُلْمَةٌ فلَم نعرفِ القبلةَ، فقالتْ طائفةٌ: القبلةُ هاهنا فصَلّوا وخطّوا خطًّا، وقال بعضُهم: هاهنا، فصلّوا وخطُّوا خطَّان، فلما أصبحْنَا أصبحتْ تلك الخطوطُ لغيرِ القبلةِ، فلما قَفَلْنا من سفرِنَا سألنَا رسولَ الله ﷺ عن ذلكَ فسكتَ، فنزلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ نواسخ القرآن لابن الجوزي (ص١٣٩)، والحديث أخرجه الدارقطني في السنن (١/ ٢٧١)، والبيهقي في السنن (٢/ ١٠).

(٣) روىٰ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُصلي وهو مُقبلٌ من مكةَ إلىٰ المدينةِ علىٰ راحلتِهِ حيث كان وجهُه، قال: وفيه نزلَتْ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ أخرجه مسلمٌ (١/ ٤٨٦).

(٤) نواسخ القرآن لابن الجوزي (ص١٤٠).

﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] فاستقبلَ رسولُ اللهِ ﷺ، فصلَّىٰ نحوَ بيتِ المقدسِ، وتركَ البيتَ العتيقَ، ثمَّ صرفَهُ اللهُ إلىٰ البيتِ العتيقِ، فقالَ: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، يعنون بيتَ المقدسِ، فنسخَها، وصُرِفَ إلىٰ البيتِ العتيقِ، فقالَ: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]».

تاسعًا: ومنْ أسبابِ اختلافِ المفسرين في تفسيرِ الآيةِ:

الاختلافُ في الرِّوايةِ عنِ الرسولِ ﷺ، فقدْ يبلغُ أحَدَهم حديثُ الرسولِ ﷺ، ولا يبلغُ الآخرَ، فيختلفُ تفسيرُ كلِّ مُفسِّرٍ عنِ الآخرِ.

ومثالُه في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وقولِه تعالىٰ: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، فقدِ استندَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ وعبدُ اللهِ بنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلىٰ هاتين الآيتينِ في أنَّ المرأةَ التي تُوفِّيَ عنها زوجُها تَعْتَدُّ بأبْعَدِ الأجلينِ.

أما ابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقدْ قالَ: «من شاءَ قاسمْتُه باللهِ أنَّ هذه الآيةَ أُنْزِلَتْ فِي سورةِ النساءِ القُصرىٰ[1]، نزلتْ بعدَ الأربعةِ الأشهرِ، ثم قالَ: أجلُ الحاملِ أنْ تَضَعَ ما في بطنِهَا»[2].

ويشهدُ لابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديثُ سُبَيْعةَ الأسلميةِ، فقد تُوفِّيَ عنها زوجُها في حجةِ الوداعِ وهي حاملٌ، فلم تَنْشَبْ أن وضعتْ حملَها بعدَ وفاتِهِ، فلما تَعَلَّت

(١) هي سورة الطلاق.

(٢) تفسير الطبري (٢٨/ ٩٢-٩٣).

من نِفَاسِها تَجَمَّلت للخُطَّابِ، فدخلَ عليها أبو السنابلِ بنُ بَعْكَكٍ، فقالَ لها: «ما لي أراك مُتَجمِّلةً؟ لعلكِ ترجينَ النكاحَ، إنَّكِ واللهِ ما أنتِ بناكحٍ حتَّىٰ تَمُرَّ عليكِ أربعةُ أشهرٍ وعشرٌ».

قالت سُبيعة: «فلمَّا قال لي ذلك جمعت عليَّ ثيابي حين أمسيتُ، فأتيتُ رسولَ اللهِ ﷺ فسألْتُه عنْ ذلكَ؟ فأفتانِي بأنِّي قد حَلَلتُ حينَ وضعْتُ حَمْلِي وأمرَني بالتزوجِ إنْ بَدَا لِي»[1].

وقد رجعَ عليٌّ وابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عن قولِهِمَا بعدَ أنْ بلغَهُما حديثُ سُبيعةَ، فقدْ روىٰ مسلمٌ: أنَّ أبا سَلَمةَ بنَ عبدِ الرحمنِ وابنَ عباسٍ اجتمَعَا عندَ أبي هريرةَ، وهمَا يذكرانِ المرأةَ تَنْفَسُ بعد وفاةِ زوجِهَا بليالٍ، فقالَ ابنُ عباسٍ: عدَّتُها آخرُ الأجلينِ، وقالَ أبو سلمةَ: قد حَلَّتْ، فجعلَا يتنازعانِ ذلكَ، قالَ: فقالَ أبُو هريرةَ: أنا مع ابنِ أخي (يعنِي: أبا سلمةَ) فبعثُوا كُرَيْبًا (مولىٰ ابنِ عباسٍ) إلىٰ أمِّ سَلَمةَ يسألُهَا عن ذلك، فجاءَهُم، فأخبرَهُم أنَّ أمَّ سلمةَ قالتْ: «إنَّ سبيعةَ الأسلميةَ نفسَتْ بعدَ وفاةِ زوجِهَا بليالٍ، وأنَّها ذكرتْ ذلك لرسولِ اللهِ ﷺ فأمرَها أنْ تتزوجَ»[2].

تلكم أهمُّ أسبابِ اختلافِ المفسرينَ في التفسيرِ، وهناك أسبابٌ أخرىٰ غيرُها، ويكفِينا منْهَا ما ذكرْنَا، واللهُ أعلمُ.

(١) أخرجه مسلم (٢/ ١١٢٢).

(٢) المرجع السابق (ص١١٢٣).

الوجوهُ والنظائرُ

التعريفُ:

الوجوهُ لغةً: جمعُ وجهٍ، ووجهُ كلِّ شيءٍ مُستَقْبَلُه.

ووجهُ الكلامِ: السبيلُ الذي تقصدُه بهِ[(١)].

والنظائرُ لغةً: جمعُ نظيرةٍ، وهيَ المِثلُ والشبهُ في الأشكالِ، والأخلاقِ، والأفعالِ، والأقوالِ[(٢)].

والوجوهُ والنظائرُ في الاصطلاحِ: اختلفَ العلماءُ في تعريفِهما إلىٰ قولَيْنِ:

الأولُ: لابنِ الجوزيِّ وآخرِينَ وهو: (أن معنىٰ الوجوه والنظائر أن تكونَ الكلمةُ واحدةً ذُكِرَتْ في مواضعَ من القرآنِ علىٰ لفظٍ واحدٍ، وحركةٍ واحدة، وأريدَ بكلِّ مكانٍ معنًىٰ غيرُ الآخرِ، فلفظُ كلِّ كلمةٍ ذُكِرَتْ في موضعِ نظيرٍ للفظِ الكلمةِ المذكورةِ في الموضعِ الآخرِ (وهو النظائرُ)[(٣)]، وتفسيرُ كلِّ كلمةٍ بمعنًىٰ غيرِ معنَىٰ الآخرِ (هو الوجوهُ)، فإذن النظائرُ: اسمٌ للألفاظِ، والوجوهُ: اسمٌ للمعانِي)[(٤)].

---

(١) لسان العرب لابن منظور (١٣/ ٥٥٥-٥٥٦).

(٢) المرجع السابق (٥/ ٢١٩).

(٣) عبارة: (هو النظائر) زيادة يقتضيها السياق، وقد وردت كذلك في كشف الظنون (٢/ ٢٠٠١) الذي نقل هذا النص بأكمله.

(٤) نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (ص٨٣).

الثاني: للزركشيِّ وآخرينَ وهو: أنَّ الوجوهَ اللفظُ المشتركُ الذي يُسْتَعْمَلُ في عدةِ معانٍ كلفظِ الأمةِ، والنظائرَ كالألفاظِ المتواطئةِ[1].

وفي عبارةِ الزركشيِّ شيءٌ منَ الغموضِ، ولعلَّها تصبحُ أقربَ إلىٰ الذهنِ إذا قلنا: الوجوهُ هي المعاني المختلفةُ التي تكونُ للفظِ الواحدِ في سياقاتٍ متعددةٍ، فيُسَمَّىٰ اللفظُ منْ أجلِ ذلكَ مشتركًا، يعنِي: تشتركُ فيه معانٍ متعددةٌ[2].

(١) البرهان للزركشي (١/ ١٠٢).

(٢) من مقدمة تحقيق كتاب: التصاريف ليحيىٰ بن سلام (ص١٧-١٨)، د. هند شلبي، ولم أرَ من حققَ القولَ في الوجوهِ والنظائرِ مثلَهَا وفقَها اللهُ تعالىٰ، وعنها نقلْتُ الرسمينَ البيانيينَ.

ولتوضيحِ القولينِ انظرِ الرسمين التاليين:

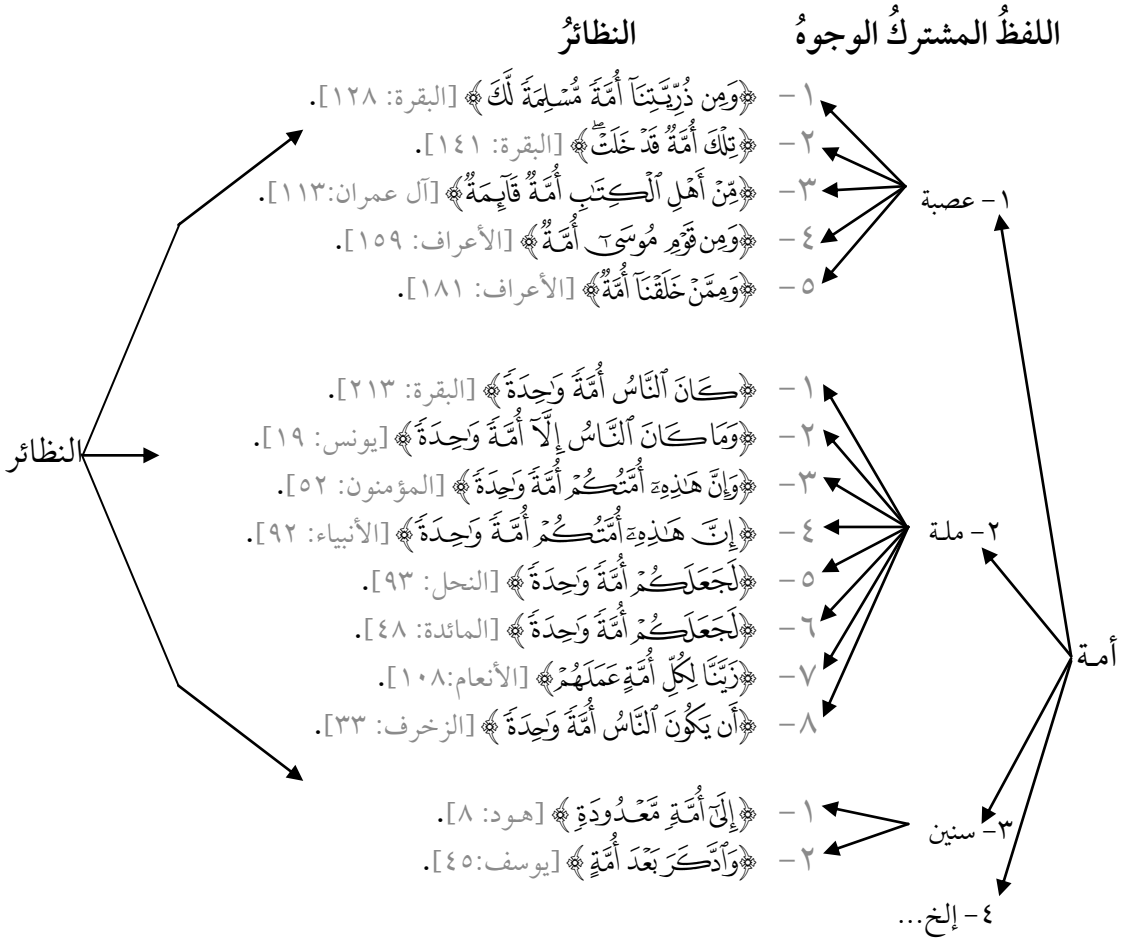

رسمٌ بيانيٌّ للتعريفِ الأولِ للوجوهِ والنظائرِ عندَ ابنِ الجوزيِّ وغيرِهِ

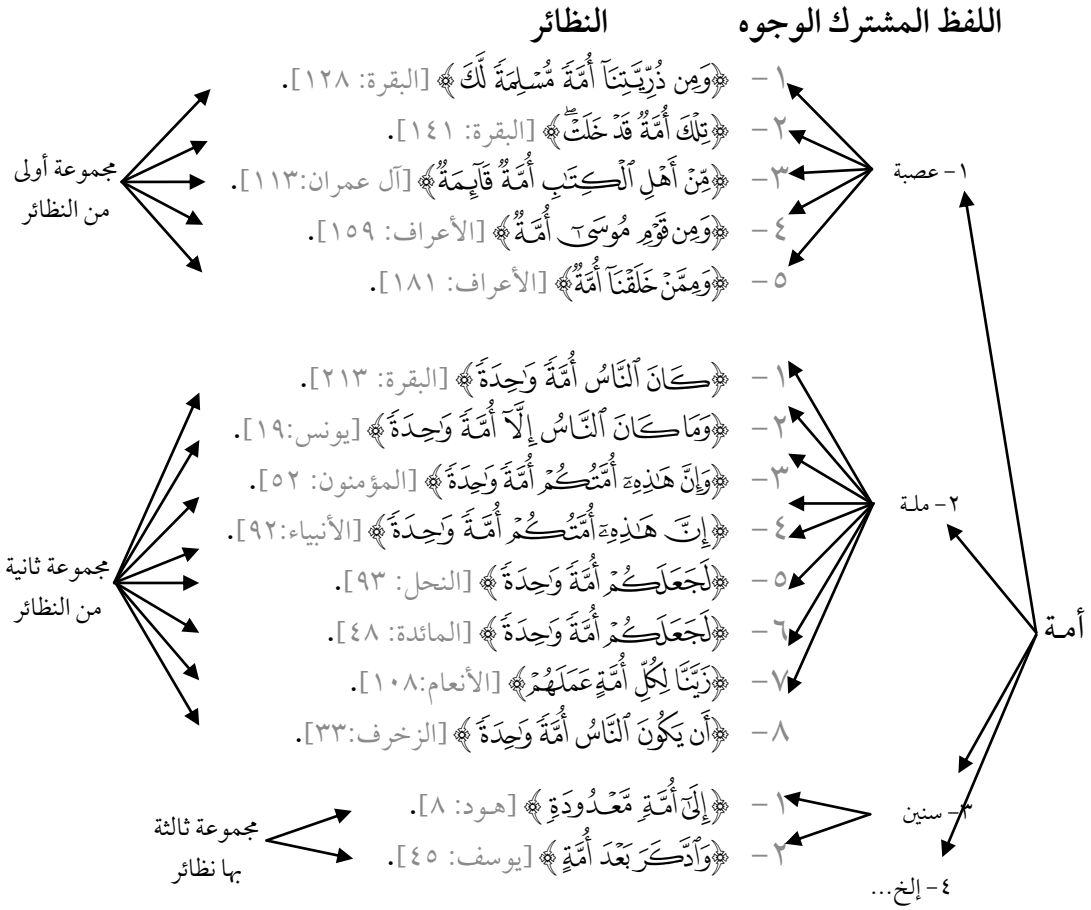

رسمٌ بيانيٌّ للتعريفِ الثانِي للوجوهِ والنظائرِ عندَ الزركشيِّ

ويظهرُ أنَّ التعريفين يتفقانِ في معنَىٰ الوجوهِ، ويختلفانِ في تعريفِ النظائرِ[1].

وينبغِي أنْ نذكرَ أنَّهُ ليسَ من الضروريِّ أنْ تكونَ الكلمةُ المشتركةُ علَىٰ لفظٍ واحدٍ وحركةٍ واحدةٍ -كما جاءَ في التعريفِ الأولِ- لأنَّ كتبَ الوجوهِ والنظائرِ جرتْ علىٰ استعمالِ اللفظةِ ومشتقاتِهَا علىٰ السواءِ[2].

موضوعُ هذا العلمِ:

هو الكلماتُ القرآنيةُ التي تكررَ ورودُهَا في القرآنِ الكريمِ بلفظِهَا، أو ما اشتقَّ منهُ، لمعانٍ مختلفةٍ.

أهميةُ هذا العلمِ:

ثراءُ اللغةِ العربيةِ وشمولُهَا ليسَ نتاجَ جملتِها ومجموعِ ألفاظِها فحسبُ، بل ثراء مفرداتِها، إذْ إنَّ كثيرًا منْ مفرداتِ اللغةِ العربيةِ ثريَّةٌ بالمعانِي والمدلولاتِ المتعددةِ والمختلفةِ، بحيثُ يمكنُ التعبيرُ بلفظٍ واحدٍ عنْ معانٍ مختلفةٍ، فضلًا عنْ أنَّ كلَّ معنًىٰ منْ هذهِ المعانِي لهُ لفظٌ خاصٌّ بهِ، أوْ يدلُّ علىٰ معانٍ أخرىٰ غيرِهِ.

وقدْ نزلَ القرآنُ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، فجاءَ تعبيرُهُ عنِ المعنىٰ الواحدِ حينًا بألفاظٍ مختلفةٍ وعباراتٍ متنوعةٍ، وعبرَ بلفظٍ واحدٍ أيضًا عنْ معانٍ متعددةٍ، وفي هذَا -فضلًا عنِ الصورِ البيانيةِ والوجوهِ البلاغيَّةِ- دفعٌ للملِ والسأمِ، وإظهارٌ للعبارةِ بمظهرِ الجِدَّةِ.

---

(١) المصدر السابق (ص٢١-٢٢).

(٢) المصدر السابق (ص٢٤).

وتوسعَ القرآنُ الكريمُ في ذلكَ، وجاوزَ قدرةَ أهلِ اللغةِ أنفسِهم، وعجزوا عنْ مجاراتِهِ، فكانَ هذا كما قالَ الزركشيُّ منْ أنواعِ معجزاتِ القرآنِ الكريم(١).

وتظهرُ أهميةُ هذا العلمِ في معرفةِ مدلولِ الألفاظ، وأنه لا يجوزُ لأحدٍ أن يفسرَ القرآنَ إلَّا إذا علمَ مدلولَ كلِّ لفظٍ، وعرفَ معناه، وأدركَ استعمالاتِ الألفاظِ، بلْ لا بدَّ من فهمِ ذلك وإدراكِه؛ لما يترتبُ عليه منَ اختلافٍ في فهمِ العقيدةِ الصحيحةِ، واستنباطِ الأحكامِ الشرعيةِ، وإلَّا فقدْ أخطأَ الفهمَ، وبعدَ عنِ الصوابِ، وتجرأَ علىٰ القولِ في القرآنِ بغيرِ علمٍ، ولهذا قالَ أبو الدرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنَّكَ لنْ تفقهَ كلَّ الفقهِ حتَّىٰ ترىٰ للقرآنِ وجوهًا» قال حمادٌ: (فقلتُ لأيوبَ: أهو أنْ يرَىٰ له وجوهًا فيهابَ الإقدامَ عليهِ؟ قالَ: نعمْ، هو هذا)(٢).

فمنْ لم يعرفِ الوجوهَ التي يحتملُها اللفظُ أخطأَ في فهمِ العقيدةِ الصحيحةِ، فالشركُ مثلًا وردَ في القرآنِ الكريمِ لمعانٍ مختلفةٍ، فقدْ وردَ:

١- بمعنَىٰ الشركِ باللهِ الذي يعدلُ به غيرَهُ: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ٣٦].

٢- وبمعنَىٰ الطاعةِ لغيرِ اللهِ منْ غيرِ عبادةٍ: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، ﴿إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

---

(١) البرهان للزركشي (١/ ١٠٢).

(٢) أخرجه ابن عساكر (٤٧/ ١٧٣) وانظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٥٦) وقال: هذا حديث لا يصح مرفوعًا، وإنما الصحيح فيه إنما هو من قول أبي الدرداء.
وانظر: الطبقات الكبرىٰ لابن سعد (٢/ ٣٥٧)، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٥ / ١٥٩)، ولسان العرب لابن منظور (١٣ / ٥٥٦)، وقالا: (أي: تَرَىٰ له معانيَ يحتملُهَا؛ فتهابُ الإقدامَ عليه).

٣- والشركُ في الأعمالِ بمعنىٰ الرياءِ.

قالَ تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

فمنْ لمْ يدركْ هذه المعانيَ للشركِ، وقعَ في اللبسِ.

وكذَا في استنباطِ الأحكامِ الشرعيةِ، فالطعامُ -مثلًا- وردَ في القرآنِ لمعانٍ مختلفةٍ، منْهَا:

١- بمعنَىٰ الطعامِ الذي يأكلُه الناسُ: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُواْ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ﴾ [قريش: ٤].

٢- بمعنَىٰ الشرابِ: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ [المائدة: ٩٣]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

٣- بمعنَىٰ الذبائحِ: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [المائدة: ٥].

٤- بمعنَىٰ السمكِ المملحِ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾ [المائدة: ٩٦].

فمنْ لمْ يدركْ هذه الوجوهَ، لمْ يعرفِ الصوابَ، والتبسَ عليه الحقُّ بالباطلِ، ومنْ عرفَ هذه الوجوهَ، وأنَّ للكلمةِ أكثرَ من معنًىٰ، تهيبَ الإقدامَ علىٰ التفسيرِ كمَا أشارَ أبو الدرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

نشأتُهُ وتطورُهُ:

نشأَ هذا العلمُ في عصرٍ مبكرٍ في صدرِ الإسلامِ، فقدْ نقلْنَا آنفًا قولَ أبِي الدرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنكَ لنْ تفقهَ كلَّ الفقهِ حتَّىٰ ترىٰ للقرآنِ وجوهًا».

وقدْ كانَ هذا معلومًا عند الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ ولهذا قالَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حينَ بعثَهُ إلىٰ الخوارجِ: «اذهبْ فخاصِمْهُم، ولَا تحاجِّهم بالقرآنِ؛ فإنَّهُ ذو وجوهٍ، ولكنْ خاصمْهم بالسنةِ».

وحينَ قالَ ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يا أميرَ المؤمنين، فأنا أعلمُ بكتابِ اللهِ منهم؛ في بيوتِنا نزلَ! قالَ عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صدقْتَ، ولكنَّ القرآنَ حمالٌ ذو وجوهٍ، تقولُ ويقولون، ولكنْ خاصمْهم بالسننِ؛ فإنَّهم لنْ يجدُوا عنها محيصًا، فخرجَ إليْهِم فخاصمَهم بالسننِ، فلمْ تبقَ بأيدِيهم حجةٌ»[(١)].

وقدْ وردَ عنِ الرسولِ ﷺ، وعنِ الصحابةِ والتابعينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعينَ شيءٌ منْ هذا النوعِ، فقدْ روىٰ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عنْ أبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ أنهُ قالَ: «**كلُّ حرفٍ منَ القرآنِ يُذْكَرُ فيهِ القنوتُ فهوَ الطاعةُ**»[(٢)].

ورُوي عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنهُ قالَ: «كلُّ ريبٍ: شكٌّ، إلَّا مكانًا واحدًا في الطورِ: ﴿رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [الطور: ٣٠] يعنِي: حوادثَ الأمورِ»[(٣)].

---

(١) انظر: الإتقان للسيوطي (١/ ١٤٢).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٧٥)، وقال الهيثمي: (ضعيف) مجمع الزوائد (٦/ ٣٢٠).

(٣) الإتقان للسيوطي (١/ ١٤٤).

ورُوي عن أُبي بنِ كعبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنهُ قالَ: «كلُّ شيءٍ في القرآنِ منَ الرياحِ فهيَ رحمةٌ، وكلُّ شيءٍ فيه منَ الريحِ فهوَ عذابٌ»(١).

ورُويَ عن أبي العاليةِ أنه قالَ: «كلُّ آيةٍ في القرآنِ يذكرُ فيها حفظُ الفرجِ فهوَ منَ الزِّنَا، إلا قولَهُ تعالىٰ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]، فالمرادُ أن لا يراها أحدٌ»(٢).

وروىٰ الطبريُّ، عنِ الضحاكِ: «... وكلُّ شيءٍ في القرآنِ منَ الألمِ فهوَ الموجعُ»(٣).

وروي عنْ سعيدِ بنِ جبيرٍ أنهُ قالَ: (العفوُ في القرآنِ علىٰ ثلاثةِ أنحاءٍ: نحو: تجاوزٌ عنِ الذنبِ.

ونحو: القصدُ في النفقةِ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩].

ونحو: في الإحسانِ فيما بينَ الناسِ: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]).

وغير ذلك منَ الشواهدِ الدالةِ علىٰ نشأةِ هذا العلمِ في عصرِ الرسولِ ﷺ، وعصرِ الصحابةِ والتابعينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

إلا أنَّ التدوينَ لم يكنْ في هذا العصرِ المبكرِ، بلْ إنَّ أقدمَ كتابٍ وصلَ إلينا يرجعُ إلىٰ القرنِ الثاني، وهوَ: (الأشباهُ والنظائرُ في القرآنِ الكريمِ) لمقاتلِ بنِ سليمانَ (ت: ١٥٠هـ).

---

(١) الموضع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) تفسير الطبري (١/ ٢٨٤).

وقد نسبتْ كتبٌ في الوجوهِ والنظائرِ قبلَ هذا إلىٰ عكرمةَ، عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإلىٰ عليِّ ابنِ أبي طلحةَ، عنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[1].

أهمُّ المؤلفاتِ فيهِ:

والمؤلفاتُ في هذا العلمِ كثيرةٌ جدًّا، منها ما طُبِعَ، ومنها ما زال مخطوطًا، ومنها ما هو مفقودٌ، ومنْ أهمِّ المؤلفاتِ:

١- الأشباهُ والنظائرُ في القرآنِ الكريمِ: مقاتلُ بنُ سليمانَ البلخيُّ (ت: ١٥٠هـ).

٢- ما اتفقَ لفظُهُ واختلفَ معناه منَ القرآنِ المجيدِ: أبو العباسِ المبردُ (ت: ٢٨٥هـ).

٣- تحصيلُ نظائرِ القرآنِ: الحكيمُ الترمذيُّ (ت: ٢٨٥هـ).

٤- الوجوهُ والنظائرُ في القرآنِ الكريمِ: أبو عبدِ اللهِ الدامغانيُّ (ت: ٤٧٨هـ).

٥- نزهةُ الأعينِ النواظرِ في علمِ الوجوهِ والنظائرِ: أبو الفرجِ عبدُ الرحمنِ الجوزيُّ (ت: ٤٩٧هـ).

٦- كشفُ السرائرِ في معنَىٰ الوجوهِ والأشباهِ والنظائرِ: ابنُ العمادِ (ت: ٨٨٧هـ).

هذهِ بعضُ المؤلفاتِ في هذا العلمِ، وغيرُهَا كثيرٌ، واللهُ أعلمُ.

(١) نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (ص٨٢).

أساليبُ التفسيرِ

التفسيرُ الموضوعيُّ:

وهوَ أسلوبٌ لا يُفَسِّرُ فيهِ صاحبه الآياتِ القرآنيةَ حَسْبَ ترتيبِ المصحفِ، بل يجمعُ الآياتِ القرآنيةَ التي تتحدثُ عن موضوعٍ واحدٍ، فيفسرُهَا.

ولذا، فإنَّ التفسيرَ الموضوعيَّ هو: جمعُ الآياتِ القرآنيةِ التي تتحدثُ عنْ قضيةٍ أو موضوعٍ واحدٍ، وتفسيرُها مجتمعةً، واستنباطُ الحكمِ المشتركِ منها، ومقاصدِ القرآنِ فيها.

وقيلَ: هوَ علمٌ يتناولُ القضايا حسبَ المقاصدِ القرآنيةِ منْ خلالِ سورةٍ أوْ أكثرَ[1].

وقدْ نشأَ (التفسيرُ الموضوعيُّ) في عهدٍ مبكرٍ في الإسلامِ، فقدْ نشأَ في عهدِ النبوةِ، ولا يزالُ إلىٰ يومِنَا هذا، إلَّا أنَّ مصطلحَ (التفسيرِ الموضوعيِّ) وإطلاقَهُ علىٰ هذا الأسلوبِ منَ التفسيرِ لم يظهرْ إلا في القرنِ الرابع عشر، ونستطيعُ أنْ نجدَ **(التفسيرَ الموضوعيَّ) في صورةٍ متعددةٍ عندَ السلفِ، منها:**

١- تفسيرُ القرآنِ بالقرآنِ:

إذ إنَّ جمعَ الآياتِ القرآنيةِ التي تتحدثُ عن موضوعٍ واحدٍ، وتفسيرُ بعضِها ببعضٍ هو أعلىٰ درجاتِ التفسيرِ الموضوعيِّ، وأعظمُها ثمرةً، وأكثرُها فضلًا.

---

(١) مباحث في التفسير الموضوعي، د. مصطفىٰ مسلم (ص١٦).

وكانَ أسبقُ الناسِ إلىٰ ذلك رسولَ اللهِ ﷺ، فقد كانَ يفسرُ لأصحابِهِ القرآنَ بالقرآنِ، والأمثلةُ علىٰ ذلك كثيرةٌ، فقد روىٰ البخاريُّ[1] أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ فَسَّرَ مَفَاتِحَ الغيبِ فِي قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، فقالَ: «**مفاتحُ الغيبِ خمسٌ**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤]».

وأدركَ ذلكَ الصحابةُ رضوانُ اللهِ عليْهِم، فقد كانُوا يجمعون الآياتِ المتشابهةَ، ويفسرونَ بعضَها ببعضٍ، فإنْ أشكلَ عليهم تفسيرُها، رجعُوا إلىٰ الرسولِ ﷺ، فبينَهُ لهم.

٢- تفسيرُ آياتِ الأحكامِ:

فقدِ اتجهَ طائفةٌ منْ قدامىٰ المفسرين إلىٰ تتبعِ آياتِ الأحكامِ الفقهيةِ في القرآنِ الكريمِ دونَ غيرِها، وتفسيرِهَا علىٰ هذا النحوِ.

ومنْ أشهرِ المؤلفاتِ في ذلكَ:

١- الجامعُ لأحكامِ القرآنِ للقرطبيِّ.

٢- أحكامُ القرآنِ للجصاصِ.

٣- أحكامُ القرآنِ لابنِ العربيِّ.

٤- نيلُ المرامِ من تفسيرِ آياتِ الأحكامِ لمحمدِ صدِّيقِ حسنٍ.

وغيرُها.

ولا شكَّ أنَّ هذا لونٌ منْ ألوانِ التفسيرِ الموضوعيِّ.

---

(١) صحيح البخاري (٥/ ١٩٣).

٣- الأشباهُ والنظائرُ:

ويقومُ المفسرُ فيه بتتبعِ كلمةٍ قرآنيةٍ واحدةٍ في القرآنِ الكريمِ، وبيانِ معنَاها فِي كلِّ موضعٍ؛ ومنْ ثَمَّ معرفةُ استعمالاتِ القرآنِ الكريمِ لها، ودلالاتِها المختلفةِ.

ومنْ أشهرِ المؤلفاتِ في هذا:

١- الأشباهُ والنظائرُ في القرآنِ الكريمِ: مقاتلُ بنُ سليمانَ.

٢- التصاريفُ: يحيىٰ بنُ سلامٍ.

٣- بصائرُ ذوي التمييزِ في لطائفِ الكتابِ العزيزِ: الفيروزآبادي.

٤- نزهةُ الأعينِ النواظرِ في علمِ الوجوهِ والنظائرِ: ابنُ الجوزيِّ.

٥- كشفُ السرائرِ في معرفةِ الوجوهِ والأشباهِ والنظائرِ: ابنُ العمادِ.

٦- الأشباهُ والنظائرُ في الألفاظِ القرآنيةِ التي ترادفَتْ مبانِيهَا وتنوعَتْ معانِيها: الثعالبيُّ.

والغالبُ علىٰ هذَا اللونِ من التفسيرِ الجانبُ اللغويُّ، إذ إنَّهُ يعتنِي بالكلماتِ التي يتَّحدُ لفظُها ويختلفُ معناها حسبَ استعمالِهَا، ولا شكَّ أنَّ هذا لونٌ منْ ألوانِ التفسيرِ الموضوعيِّ.

٤- الدراساتُ التفسيريةُ:

ولم تقتصرْ جهودُ العلماءِ السابقين علىٰ الجوانبِ اللغويةِ للكلماتِ القرآنيةِ، بل جمعوا الآياتِ التي تشتركُ في موضوعٍ واحدٍ أو قضيةٍ واحدةٍ كالنسخِ، والقسمِ، والمُشْكِلِ، والأمثالِ، وغيرِها، فجمعوها ثمَّ تناولُوها منَ الجانبِ المرادِ.

فجمعُوا الآياتِ الناسخةَ والآياتِ المنسوخةَ، وجمعُوا الآياتِ التي يبدُو التعارضُ بينها ظاهرًا، وما ذهبَ من الآياتِ مذهبَ المثلِ، وجمعوا ما فيه قَسَمٌ من الآياتِ القرآنيةِ، وغير ذلك، والمؤلفاتُ علىٰ هذا النحوِ كثيرةٌ، منْهَا:

١- الناسخُ والمنسوخُ: أبو عبيدةَ القاسمُ بنُ سلامٍ.

٢- تأويلُ مشكلِ القرآنِ: ابنُ قتيبةَ.

٣- أمثالُ القرآنِ: الماورديُّ.

٤- التبيانُ في أقسامِ القرآنِ: ابنُ القيمِ.

٥- مجازُ القرآنِ: العزُّ بنُ عبدِ السلامِ.

وبهذا يظهرُ لنا -يقينًا- أنَّ التفسيرَ الموضوعيَّ وإنْ تأخرتْ تسميتُهُ بهذا الاسمِ، فإنَّهُ منْ علومِ السابقين ومنْ مبتكراتِهِمْ.

ولا شكَّ أنَّ المؤلفاتِ في التفسيرِ الموضوعيِّ قد كثرتْ في العصرِ الحديثِ، وأصبحتِ المكتبةُ القرآنيةُ تزخرُ بالمؤلفاتِ فيهِ، فهوَ ميدانٌ خصبٌ للباحثين.

ولخدمةِ الباحثين في هذا الموضوعِ، فقدِ اتجهتِ العنايةُ إلىٰ جمعِ الآياتِ القرآنيةِ وترتيبِهَا حسبَ موضوعاتِهَا، ومن أشهرِ المؤلفاتِ في هذا كتابُ المستشرقِ الفرنسيِّ جول لابوم (تفصيلُ آياتِ القرآنِ الكريمِ) حيثُ قسَّمَها إلىٰ نحوِ (٣٥٠) موضوعًا، إلَّا أنَّه ينبغِي أن نشيرَ إلىٰ أنَّه حتىٰ الآنَ لم يكتبْ أحدٌ تفسيرًا موضوعيًّا شاملًا للقرآنِ الكريمِ.

أنواعُ التفسيرِ الموضوعيِّ:

ينقسمُ التفسيرُ الموضوعيُّ إلىٰ ثلاثةِ أنواعٍ، هي:

النوعُ الأولُ:

أنْ يتتبعَ الباحثُ كلمةً منْ كلماتِ القرآنِ الكريمِ، ويجمعَ الآياتِ التي وردتْ فيها هذه الكلمةُ أو مشتقاتُها من مادتِها اللغويةِ، ثمَّ يقومَ بتفسيرِها واستنباطِ دلالاتِها واستعمالاتِ القرآنِ الكريمِ لها.

وقدِ اهتمَّتْ بهذا الموضوعِ منَ التفسيرِ كتبُ الأشباهِ والنظائرِ: إلَّا أنَّها وقفتْ عندَ حَدِّ بيانِ دلالةِ الكلمةِ في موضعِها منْ غيرِ ربطٍ بينَ مواضعِ ورودِهَا، واستعمالاتِهَا في كلِّ موضعٍ، فبقيَ تفسيرُهُم للكلمةِ في دائرةِ (الدلالةِ اللفظيةِ)[1].

ثمَّ اتسعَ هذا اللونُ منَ التفسيرِ، فتتبعَ المفسرونَ الكلمةَ، وحاولُوا الربطَ بين دلالتِها في مختلفِ المواضعِ، وأظهرُوا بهذه الطريقةِ معانيَ جديدةً، وألوانًا منَ البلاغةِ، ووجوهًا منَ الإعجازِ القرآنيِّ، واستنبطُوا دلالاتٍ قرآنيةً دقيقةً لا تظهرُ بغيرِ هذا المسلكِ.

ومنَ المؤلفاتِ علىٰ هذا النوعِ منَ التفسيرِ:

١- (كلمةُ (الحق) في القرآنِ الكريمِ) للشيخِ محمدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ الراوي.

٢- المصطلحاتُ الأربعةُ في القرآنِ (الإلهُ، الربُّ، العبادةُ، الدينُ) لأبي الأعلَىٰ المودوديِّ.

٣- الأمةُ في دلالتِها العربيةِ والقرآنيةِ للدكتورِ أحمد حسن فرحات.

---

(١) مباحث في التفسير الموضوعي، د. مصطفىٰ مسلم (ص٢٣).

٤- (الحمدُ) في القرآنِ الكريمِ للدكتورِ محمد محمد خليفة.

٥- منْ مفرداتِ القرآنِ (المنافقون) للدكتورِ محمد جميل غازي.

٦- تأملاتٌ حولَ وسائلِ الإدراكِ في القرآنِ الكريمِ (الحسِّ، والعقلِ، والقلبِ، واللبِّ، والفؤادِ) للدكتورِ محمدِ الشرقاويِّ.

النوعُ الثانِي:

جمعُ الآياتِ القرآنيةِ التي تتناولُ قضيةً واحدةً بأساليبِ مختلفةٍ عرضًا وتحليلًا ومناقشةً وتعليقًا، وبيانُ حُكمِ القرآنِ فيها.

والمفسرُ علىٰ هذا النحوِ يجعلُ هَمَّهُ الموضوعَ ذاتَهُ، وما يؤدِّي إليهِ، فلا يُشْغِلُ نفسَهُ بذكرِ القراءاتِ، ووجوهِ الإعرابِ، وصورِ البلاغةِ، إلا بمقدارِ صلتِهَا بالموضوعِ، وما تخدمُ منهُ.

وهذا النوعُ هو أشهرُ أنواعِ التفسيرِ الموضوعيِّ، وأكثرُهَا تأليفًا ودراسةً، وإذا أُطْلِقَ مصطلحُ (التفسيرِ الموضوعيِّ)، فلا يكادُ ينصرفُ الذهنُ إلَّا إليه[1].

والمؤلفاتُ فيه كثيرةٌ متعددةٌ قديمًا وحديثًا، بل إنَّ الكتبَ التي تتناولُ (إعجازَ القرآنِ) أو (الناسخَ والمنسوخَ) أو (أحكامَ القرآنِ) أو (أمثالَ القرآنِ) أو (قصصَ القرآنِ) أو (جدلَ القرآنِ) أو (بلاغةَ القرآنِ) أو (القسمَ في القرآنِ)

(١) مباحث في التفسير الموضوعي، د. مصطفىٰ مسلم (ص٢٧).

أو غيرَ ذلك -ما هي إلا منْ هذا النوعِ منَ التفسيرِ.

أمَّا في العصرِ الحديثِ، فقد أضافت إلىٰ هذه العلومِ موضوعاتٌ اجتماعيةٌ، واقتصاديةٌ، وسياسيةٌ، وغيرُ ذلك، ومنها:

١- آياتُ الجهادِ في القرآنِ الكريمِ: كاملُ سلامةَ الدقسِ.

٢- المالُ في القرآنِ: محمود غريب.

٣- دستورُ الأخلاقِ في القرآنِ: د. محمد عبد الله درازٍ.

٤- التفسيرُ العلميُّ للآياتِ الكونيةِ في القرآنِ الكريمِ: حنفِي أحمد.

٥- القرآنُ والطبُّ: محمد وصفِي.

٦- التربيةُ في كتابِ اللهِ: محمود عبد الوهابِ.

وموضوعاتٌ أخرىٰ كثيرةٌ.

النوعُ الثالثُ:

هو تحديدُ الموضوعِ الذي تتناولُهُ سورةٌ قرآنيةٌ واحدةٌ، ثم دراسةُ هذا الموضوعِ من خلالِ تلك السورةِ وحدَهَا.

وهذا النوعُ -كما ترىٰ- قريبٌ منَ النوعِ الثانِي، إلَّا أنَّ دائرتَهُ أضيقُ.

ومنَ المعلومِ أنَّ لكلِّ سورةٍ منَ السورِ القرآنيةِ شخصيتَهَا المستقلةَ، وأنَّ لها هدفًا واضحًا ترمي إلىٰ إيضاحِهِ وبيانِهِ، وإدراكُ هدفِ السورةِ يكشفُ للباحثِ معانيَ دقيقةً، ومناسباتٍ لطيفةً، وصورًا بليغةً.

ومنَ المؤلفاتِ في هذا النوعِ منَ التفسيرِ:

١- تصورُ الألوهيةِ كما تعرضُه سورةُ الأنعامِ: د. إبراهيمُ الكيلانيِّ.

٢- نماذجُ منَ الحضارةِ القرآنيةِ في سورةِ الرومِ: د. عبدُ المنعمِ الشفيع.

٣- قضايا العقيدةِ في ضوءِ سورةِ ق: كمال محمد عيسَىٰ.

٤- قضايَا المرأةِ في سورةِ النساءِ: د. محمد يوسف.

٥- سورةُ الواقعةِ ومنهجُها في العقائدِ: محمود غريب.

ويظهرُ بهذا العرضِ السريعِ أنَّ التفسيرَ الموضوعيَّ من أهمِّ أساليبِ التفسيرِ، وله مزايا عديدةٌ ليسَ هذا مجالَ بيانِهَا.

غريبُ القرآنِ الكريمِ

تعريفُهُ:

للغريبِ معنيانِ: (لغويٌّ) و(اصطلاحيٌّ):

أمَّا في اللغةِ[1] فمعنىٰ (غَرَب): بَعُدَ، و(الغَرْبُ): النَّوَىٰ والبُعْدُ، و(الغريبُ): الغامضُ من الكلامِ؛ ومِنْهُ: كلمةٌ غريبةٌ، ورجلٌ غريبٌ: بعيدٌ عنْ أهلِهِ.

و(غرب) تفيدُ البعدَ في المكانِ، والغموضَ فِي الكلامِ.

وفي الاصطلاحِ: علمُ غريبِ القرآنِ هو:

(العلمُ المختصُّ بتفسيرِ الألفاظِ الغامضةِ في القرآنِ الكريمِ، وتوضيحِ معانيها، بما جاءَ في لغةِ العربِ وكلامِهم)[2].

أهمُّ المؤلفاتِ في غريبِ القرآنِ:

والمؤلفاتُ في هذا العلمِ تنقسمُ من حيثُ الترتيبِ إلىٰ قسمين:

١- قسم جاءَ ترتيبُ الألفاظِ فيه علىٰ ترتيبِ السورِ، فيذكرُ اسمَ السورةِ ثمَّ يذكرُ الغريبَ من كلماتِها.

ومنَ المؤلفاتِ في ذلك: مجازُ القرآنِ لأبي عبيدةَ، وتفسيرُ غريبِ القرآنِ لابنِ قتيبةَ، ومعانِي القرآنِ للزجاجِ.

---

(١) انظر لسان العرب لابن منظور (١/ ٦٣٨) مادة (غَرَب).

(٢) مقدمة يوسف المرعشلي لتحقيق: العمدة في غريب القرآن لمكي بن أبي طالب (ص١٤).

٢- وقسم رتَّبَهَا علىٰ حروفِ الهجاءِ مثل كتابِ: (غريبِ القرآنِ) للسجستانيِّ، وكتابِ (مفرداتِ غريبِ القرآنِ) للأصفهانيِّ، وكتابِ (تحفةِ الأريبِ) لأبي حيَّانَ.

أهمُّ المؤلفاتِ في غريبِ القرآنِ:

والمؤلفاتُ في هذا العلمِ كثيرةٌ جدًّا.

قالَ السيوطيُّ: (أفردَهُ بالتصنيفِ خلائقُ لا يُحْصَوْنَ)[1].

ومنها:

١- مسائلُ نافعِ بنِ الأزرقِ: وقدْ قامَ بتحقيقِهَا ودراستِهَا الدكتورةُ عائشةُ عبدِ الرحمنِ، وبلغتِ المسائلُ (١٨٩) مسألةً.

٢- مجازُ القرآنِ: لأبي عبيدةَ معمرِ بنِ المثنَّىٰ (ت: ٢١٠هـ)، وقامَ بتحقيقِهِ الدكتورُ محمدُ فؤادِ سزكينَ في مجلدينِ.

٣- معانِي القرآنِ: الأخفشُ الأوسطُ (ت: ٢١٥هـ) في مجلدينِ.

٤- تفسيرُ غريبِ القرآنِ: ابنُ قتيبةَ (ت: ٢٧٦هـ).

٥- معانِي القرآنِ وإعرابُه: الزجاجُ (ت: ٣١١هـ) في خمسةِ مجلداتٍ.

٦- غريبُ القرآنِ، ومنهم من يسمِّيه: (نزهةُ القلوبِ في تفسيرِ غريبِ القرآنِ) لمحمدِ بن عُزَير العُزَيرِي السجستانيِّ (ت: ٣٣٠هـ).

٧- العمدةُ في غريبِ القرآنِ: منسوبٌ لمكيِّ بنِ أبي طالبٍ القيسيِّ (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيقُ: يوسفُ المرعشليِّ.

---

(١) انظر: الإتقان للسيوطي (١/ ١١٣).

٨- المفرداتُ في غريبِ القرآنِ: للراغبِ الأصفهانيِّ (ت: ٥٠٢هـ).

٩- الأريبُ بما في القرآنِ من الغريبِ: ابنُ الجوزيِّ (ت: ٥٩٧هـ).

١٠-تحفةُ الأريبِ في تفسيرِ الغريبِ: لأبي حيانَ الأندلسيِّ (ت: ٧٤٥هـ) طُبِعَ بتحقيقِ: د. أحمدُ مطلوبٍ - د. خديجةُ الحديثيِّ، وطُبِعَ مرةً أخرىٰ بتحقيقِ: سميرِ المجذوبِ.

١١-معجمُ ألفاظِ القرآنِ الكريمِ: وضعَهُ أعضاءُ مجمعِ اللغةِ العربيةِ بالقاهرةِ.

١٢-كلماتُ القرآنِ تفسيرٌ وبيانٌ: حسنين مخلوفٍ.

قال السيوطيُّ: (أفردَهُ بالتصنيفِ خلائقُ لا يُحْصَوْنَ منهم: أبُو عبيدةَ، وأبُو عمرَ الزاهدُ، وابنُ دريدٍ، ومنْ أشهرِهَا كتابُ (العزيزي) فقدْ أقامَ في تأليفِهِ خمسَ عشرةَ سنةً، ومنْ أحسنِهَا المفرداتُ للراغبِ)[1].

(١) الإتقان للسيوطي (١/ ١١٣).

قواعد مهمة يحتاج إليها المفسر

للتفسيرِ قواعدُ مهمةٌ تعينُ علىٰ الفهمِ الصحيحِ لكتابِ اللهِ تعالىٰ، وعلىٰ المفسرِ معرفتُهَا والالتزامُ بها، وهيَ قواعدُ جليلةٌ وعديدةٌ، ومنْ أهمِّها:

أَولاً: كلُّ عامٍ يبقى على عمومِهِ حتى يأتيَ ما يخصصُهُ:

بمعنَىٰ أنَّ لفظَ الآيةِ الذي يحتملُ أكثرَ منْ معنًىٰ -يُفَسَّرُ بكلِّ هذه المعاني، حتَّىٰ يقومَ دليلٌ علىٰ تخصيصِ أحدِها دونَ الباقِي.

قال الطبريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (غيرُ جائزٍ ادعاءُ خصوصٍ في آيةٍ عامٌّ ظاهرُها، إلَّا بحجةٍ يجبُ التسليمُ لها)[1].

وقد التزمَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه القاعدةَ في تفسيرِهِ، ففي تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ [البلد: ٣] قال: (والصوابُ من القولِ في ذلك ما قالَهُ الذين قالُوا: إنَّ اللهَ أقسمَ بكلِّ والدٍ وولدِهِ؛ لأنَّ اللهَ عَمَّ كلَّ والدٍ وما ولدَ، وغيرُ جائزٍ أنْ يخصَّ ذلك إلا بحجةٍ يجبُ التسليمُ لها من خبرٍ أو عقلٍ، ولا خبرَ بخصوصِ ذلكَ ولا برهانَ يجبُ التسليمُ له بخصوصِهِ، فهو علىٰ عمومِه كما عَمَّه)[2].

وفي تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا﴾ [العاديات: ٢] قالَ الطبريُّ: (وأولىٰ الأقوالِ في ذلك بالصوابِ أن يقال: إنَّ اللهَ تعالىٰ ذكرُه أقسمَ بالمورياتِ التي

(١) تفسير الطبري (٢/ ٥٣٩).

(٢) المصدر السابق (٣٠/ ١٢٥).

تورِي النيرانَ قدحًا، فالخيلُ تورِي بحوافِرِها، والناسُ يورونها بالزنـدِ، واللسانُ مثلًا يورِي بالمنطقِ، والرجالُ يورون بالمكرِ مثلًا، وكذلك الخيلُ تَهيجُ الحربَ بينَ أهلِها إذا التقتْ في الحربِ، ولم يضعِ اللهُ دلالةً علىٰ أنَّ المرادَ من ذلكَ بعضٌ دونَ بعضٍ، فكلُّ ما أورتِ النارُ قدحًا، فداخلةٌ فيما أقسمَ اللهُ به؛ لعمومِ ذلك بالظاهرِ)[1].

وقالَ في تفسيرِ ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣]: (وأولىٰ الأقوالِ في ذلك بالصوابِ أن يقالَ: إنَّ اللهَ جلَّ ثناؤُه أقسمَ بالمغيراتِ صبحًا، ولم يخصصْ من ذلك مغيرةً دونَ مغيرةٍ، فكلُّ مغيرةٍ صبحًا فداخلةٌ فيما أقسمَ اللهُ به)[2].

وفي تفسيرِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾ [قريش: ٤] قالَ: (والصوابُ منَ القولِ في ذلك أن يقالَ: إنَّ اللهَ تعالىٰ ذكرُه أخبرَ أنه آمنَهم منْ خوفٍ، والعدوُّ مخوفٌ منه، والجذامُ مخوفٌ منه، ولم يخصصِ اللهُ الخبرَ عن أنه آمنَهم من العدوِّ دون الجذامِ، ولا من الجذامِ دون العدوِّ، بل عَمَّ الخبرَ بذلكَ، فالصوابُ أن يُعَمَّ كما عَمَّ جلَّ ثناؤه)[3].

ثانيًا: العبرةُ بعمومِ اللفظِ، لا بخصوصِ السببِ:

قال العلامةُ عبدُ الرحمنِ بنُ سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهذه القاعدةُ نافعةٌ جدًّا، بمراعاتِها يحصلُ للعبدِ خيرٌ كثيرٌ وعلمٌ غزيرٌ).

ثم قال: (فمتىٰ راعيتَ هذه القاعدةَ حقَّ الرعايةِ، وعرفتَ أن ما قالَه المفسرون من أسبابِ النزولِ إنما هو علىٰ سبيلِ المثالِ لتوضيحِ الألفاظِ، وليستْ معاني الألفاظِ

(١) تفسير الطبري (٣٠/ ١٧٨).

(٢) الموضع السابق.

(٣) المصدر السابق (٣٠/ ٢٠٠).

والآياتِ مقصورةً عليها، فقولُهم: نزلتْ في كذا وكذا معناهُ: أنَّ هذا ممَّا يدخلُ فيها، ومن جملةِ ما يُرَادُ بها)[1].

وقالَ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قولُهم: هذه الآيةُ نزلتْ في كذا... لم يقصدوا أنَّ حكمَ الآيةِ مختصٌّ بأولئك الأعيانِ دونَ غيرهم، فإن هذا لا يقوله مسلمٌ ولا عاقلٌ علىٰ الإطلاقِ)[2].

وقد روىٰ الطبريُّ في تفسيرِ قولِه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] عنْ محمدِ بنِ كعبٍ القرظيِّ أنه قالَ: «إنَّ الآيةَ تنزلُ في الرجلِ، ثمَّ تكونُ عامةً بعدُ»[3]، مع أنَّ هذه الآيةَ نزلتْ في الأخنسِ بنِ شريقٍ[4].

ثالثًا: اختلافُ القراءاتِ في الآيةِ بعددِ معانِيها:

لا يخلو اختلافُ القراءاتِ من حالتينِ:

الأولىٰ: أن يكونَ الاختلافُ في وجوهِ النطقِ بالحروفِ والحركاتِ، كالإظهارِ والإدغامِ والإمالةِ والمدِّ، ونحوِ ذلك، وهذا لا تعلقَ له بالتفسيرِ كبيرٌ.

الثانيةُ: أن يكونَ الاختلافُ في الكلماتِ، أو اختلاف الحركاتِ الذي يؤدِّي إلىٰ اختلافِ المعنَىٰ، وهذا له تأثيرٌ في التفسيرِ.

---

(١) القواعد الحسان لتفسير القرآن للسعدي (ص٧).

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص٤٤، ٤٧)، وبين أول النص وباقيه جملة اعتراضية فيها أمثلة لأسباب النزول، حذفتها اختصارًا.

(٣) تفسير الطبري (٤/ ٢٣٢).

(٤) المرجع السابق (٤/ ٢٢٩).

فإنَّ الاختلافَ في القراءاتِ يؤدِّي إلىٰ تعددِ المعاني للآيةِ، فلكلِّ قراءةٍ معناها الخاصُّ بها، وهذا ظاهرٌ لا يحتاجُ إلىٰ تمثيلٍ.

رابعًا: المعنى يختلفُ باختلافِ رسمِ الكلمةِ:

فقدْ يكونُ لبعضِ الكلماتِ أكثرُ من معنًىٰ، إلَّا أنَّ رسمَها في المصحف يرجحُ أحد المعنيين، ففي قولِه تعالىٰ: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعلىٰ: ٦، ٧].

اختلفَ العلماءُ في قولِه: ﴿فَلَا تَنسَىٰٓ﴾:

١- أنها للنفْيِ، وتكونُ بمعنىٰ الإخبارِ.

٢- أنها للنَّهْيِ.

ورسمُ الكلمةِ يرجحُ أنها للنفي لوجودِ الألفِ المقصورةِ، ولو كانتْ لا للنهْيِ لصارَ الفعلُ بعدها مجزومًا بحذف الحرفِ المعتلِّ في آخرِه، وكتبتِ الكلمةُ هكذا (تَنْسَ)، فدلَّ بقاءُ الألفِ في الرسمِ علىٰ أنَّ لا للنفي، وليستْ للنهيِ[1].

وفي قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣] قولان للعلماءِ:

الأولُ: أن الضميرَ (هم) في موضعِ رفعٍ مؤكدٍ لواوِ الجماعةِ؛ وعلىٰ هذا فإنه يجوزُ الوقفُ علىٰ (كالو)، والمعنىٰ: إذا كال المطففون أنفسُهم.

الثاني: أن الضميرَ (هم) في موضعِ نصبٍ، أي: كالوا لهم أو وزنوا لهم، فحذفَ حرفُ الجرِّ ووصلَ الفعلُ بنفسِهِ، والمفعولُ محذوفٌ وهو المكيلُ والموزونُ.

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠ / ١٩)، وروح المعاني للألوسي (٣٠/ ١٠٥).

ورسم الكلمةِ يرجحُ المعنىٰ الثانيَ؛ لأنهُ لو كانَ المرادُ المعنىٰ الأولَ لأثبتَ بعدَ الفعلِ كالو ووزنو ألفًا هكذا: (كالوا هم) و(وزنوا هم)، فدلَّ عدمُها علىٰ رجحانِ القولِ الثاني الذي لا يطلبُهَا.

قالَ الإمامُ الطبريُّ: (والصوابُ في ذلك عندي الوقفُ علىٰ هم) ثمَّ قال: (لو كانتْ هم كلامًا مستأنفًا كانتْ كتابةُ كالوا ووزنوا بألفٍ فاصلةٍ بينها وبين هم مع كل واحدٍ منهما؛ إذ كانَ بذلكَ جرىٰ الكتابُ في نظائرِ ذلك)[1].

خامسًا: السياقُ القرآنيُّ:

وهذه قاعدةٌ مهمةٌ، فعلىٰ المفسرِ ألَّا ينظرَ في الكلمةِ أو الجملةِ مستقلةً بنفسها، بل عليه أن ينظرَ إليها في سياقِ النصِّ القرآنيِّ، فإنَّ ذلك معينٌ علىٰ تحديدِ المعنىٰ المرادِ؛ لا سيما إذا كان للكلمةِ أو الجملةِ أكثرُ من معنًىٰ.

وبهذه القاعدةِ رجحَ الطبريُّ وغيرُهُ من المفسرينَ بعضَ الأقوالِ، وردُّوا غيرَها، ففي تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] قالَ الطبريُّ: (وقد زعمَ بعضُ الزاعمين أن قولَهُ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ يعني به: الشياطينَ، وأنَّ قولَه: ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ يعنِي به: الناسَ، وذلك قولٌ لجميعِ أهلِ التأويلِ مخالفٌ؛ وذلك أنهم مجمعون علىٰ أنَّ قولَهُ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ معنيٌّ به اليهود دونَ الشياطينِ، ثم هو -مع ذلك- خلافُ ما دلَّ عليه التنزيلُ؛ لأنَّ الآياتِ قبلَ قولِه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾، وبعدَ قولِه: ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ جاءتْ منَ اللهِ بذمِّ اليهودِ وتوبيخِهم علىٰ ضلالِهم،

(١) تفسير الطبري (٣٠/ ٥٨)، وانظر البحر المحيط لأبي حيان (٨/ ٤٣٩).

وذمًّا لهم علىٰ نبذِهم وحيَ اللهِ وآياتِ كتابِهِ وراءَ ظهورِهِم مع علمِهِم بخطإِ فعلِهم، فقولُه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] أحدُ تلك الأخبارِ عنهم)[(١)].

وفي تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١] نقلَ الطبريُّ عن قتادةَ قولَهُ: (هؤلاء أصحابُ النبيِّ ﷺ).

وروىٰ عن غيرِه أنَّهم علماءُ بني إسرائيلَ الذين اتبعُوا محمدًا ﷺ، ثمَّ رجحَ القولَ الثانيَ، فقالَ: (وهذا القولُ أولىٰ بالصوابِ من القولِ الذي قالَهُ قتادةُ؛ لأنَّ الآياتِ قبلَها مضت بأخبارِ أهلِ الكتابين، وتبديل منْ بَدَّل منهم كتابَ اللهِ، وتأولهم إياه علىٰ غيرِ تأويلِه، وادعائِهم علىٰ اللهِ الأباطيلَ، ولم يجرِ لأصحابِ محمدٍ ﷺ في الآيةِ التي قبلها ذكرٌ.. ولا لهم بعدها ذكرٌ في الآيةِ التي تتلُوهَا)[(٢)].

وفي تفسير قوله تعالىٰ: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥] قيل: سأريكم مصيرَهم، وقيل: سأريكم جهنمَ، وقيل: سأريكم ديارَهم في الشامِ، وقيل: سأريكم دارَ فرعونَ وهي مصرُ.

ورأىٰ الطبريُّ أنها للتهديدِ لمن عصاه وخالفَ أمرَهُ، ثم قال: (وإنَّما اخترنا القولَ الذي اخترنَاهُ في تأويلِ ذلك؛ لأنَّ الذي قبل قولِهِ جلَّ ثناؤُه: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ أمرٌ منَ اللهِ لموسىٰ وقومِهِ بالعملِ بما في التوراةِ، فأولىٰ الأمورِ بحكمةِ الله تعالىٰ

(١) تفسير الطبري (٢/ ٤٥٦).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٦٤-٥٦٥).

أن يختِمَ ذلكَ بالوعيدِ علىٰ من ضيعَهُ، وفَرَّط في العملِ للهِ، وحادَ عن سبيلِه، دونَ الخبرِ عما قد انقطعَ الخبرُ عنه، أو عمَّا لم يجزْ له ذكرٌ)[1].

وفي تفسيرِ قولِهِ تعالَىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾... [آل عمران: ٣١] قيلَ: نزلتْ في قومٍ في عهدِ النبيِّ ﷺ ادَّعوا أنَّهم يحبونَ اللهَ، وقيلَ: نزلتْ ردًّا علىٰ النصارَىٰ في ادعائِهم أنَّ ما يقولونَ عن عيسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إنما هو محبةٌ للهِ.

وقد رجحَ ابنُ جريرٍ الطبريُّ القولَ الثانيَ (لأنَّهُ لم يجرِ لغيرِ وفدِ نجران في هذه السورةِ، ولا قيلَ: هذه الآيةُ ذكرٌ لقومٍ ادعَوْا أنهم يحبونَ اللهَ، ولا أنهم يعظِّمونَه)[2].

سادسًا: التفسيرُ يكونُ بالأغلبِ الظاهرِ منَ اللغةِ:

وذلكَ أن القرآنَ الكريمَ نزلَ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، فلا يصحُّ تفسيرُه بغيرِ الأظهرِ والأغلبِ والأبينِ من كلامِ العربِ.

قالَ الإمامُ الطبريُّ: (غيرُ جائزٍ أنْ نحملَ معانيَ كتابِ اللهِ علىٰ غيرِ الأغلبِ المفهومِ بالظاهرِ منَ الخطابِ في كلامِ العربِ، ولنا إلىٰ حملِ ذلك علىٰ الأغلبِ من كلامِ العربِ سبيلٌ)[3]، وقالَ في موضعٍ آخرَ: (كلامُ اللهِ الذي خُوطِبَ به العربُ غيرُ جائزٍ توجيهُهُ إلَّا إلىٰ المعروفِ المستعمَلِ من معانِيه، إلَّا أنْ تأتيَ دلالةٌ أو تقومَ حجةٌ علىٰ أن ذلكَ بخلافِ ذلك يجبُ التسليمُ لها)[4].

---

(١) تفسير الطبري (١٣/ ١١٢).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٣٢٢-٣٢٤).

(٣) المرجع السابق (٨/ ٥٧٨).

(٤) المرجع السابق (٨/ ٤٨٢).

وقدِ التزمَ الطبريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه القاعدةَ في تفسيرِه، فقالَ في تفسيرِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] بعدَ أن ذكرَ أقوالَ العلماءِ في معنىٰ (خلاقٍ): (قالَ أبو جعفرٍ: وأولىٰ هذه الأقوالِ بالصوابِ قولُ من قالَ: معنىٰ (الخلاقِ) في هذا الموضعِ: النصيبُ؛ وذلكَ أن ذلك معناه في كلامِ العربِ)[(١)].

سابعًا: تقديمُ المعنى الشرعيِّ على المعنى اللغويِّ:

إذا كانَ للكلمةِ الواحدةِ معنيانِ أو أكثرُ، أحدُهما لغويٌّ والآخرُ شرعيٌّ، واختلفَ المعنيان، قُدِّمَ المعنىٰ الشرعيُّ؛ لأنَّ القرآنَ الكريمَ نزلَ لبيانِ الشرعِ، لا لبيانِ اللغةِ، إلا أن تدلَّ قرينةٌ علىٰ إرادةِ المعنىٰ اللغويِّ[(٢)].

مثالُ ما قُدِّمَ فيه المعنىٰ الشرعيُّ: قولُه تعالىٰ في المنافقين: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤]، فالصلاةُ لها معنيانِ: لغويٌّ هو (الدعاءُ)، وشرعيٌّ وهو هنا صلاةُ الجنازةِ، فيُقَدَّمُ المعنىٰ الشرعيُّ؛ لأنه المقصودُ للمتكلمِ المعهودُ للمخاطبِ[(٣)].

ومثالُ ما قُدِّمَ فيه المعنىٰ اللغويُّ لقرينةٍ: قولُهُ تعالَىٰ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، فالمرادُ بالصلاةِ هنا الدعاءُ؛ بدليلِ حديثِ مسلم: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا أتاهُ قومٌ بصدقتِهم قالَ: «**اللهمَّ صلِّ عليهِمْ**»[(٤)].

(١) المصدر السابق (٨/ ٤٥٣).

(٢) انظر: البرهان للزركشي (٢/ ١٦٧)، وأصول التفسير لابن عثيمين (ص٢٩).

(٣) أصول التفسير لابن عثيمين (ص٢٩).

(٤) أخرجه مسلم (٢/ ٧٥٦)، وانظر: أصول التفسير لابن عثيمين (ص٢٩-٣٠).